رؤية مقترحة لتطوير إدارة التعليم الأساسي وتمويله في مصر

إعداد
هالة صلاح الدين حسن عبد العال
إشراف
أ.م.د/أسماء محمد السيد مخلوف
أستاذ مساعد بقسم التربية المقارنة والإدارة التربوية
كلية التربية – جامعة السويس

د/إيهاب إبراهيم الحو
مدرس بقسم التربية المقارنة والإدارة التربوية
كلية التربية – جامعة السويس

د/وفاء إبراهيم الصادق
مدرس بقسم التربية المقارنة والإدارة التربوية
كلية التربية – جامعة السويس

مقدمة

يزداد الاهتمام يومًا بعد يوم بالتربية كوحدة من أهم أدوات البناء الحضاري وإحداث التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المطلوبة، وذلك لكونها وسيلة مهمة من وسائل إعداد العنصر البشري الذي يشكل الأساس في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما أن مهمتها أصبحت كبيرة جدًا بسبب التغير والتطور المستمرين في عالم تتنامى فيه الأفكار وتتسع فيه المعارف بسرعة مذهلة. ويؤدي التعليم دورًا مهمًا في نجاح كافة خطط التنمية بوصفه يمثل عنصرًا فاعلاً لتحقيق هذا التقدم، وهكذا بذلت الجهود من أجل التوسع في التعليم ورفع كفاءته.

ولأن مرحلة التعليم الأساسي تحتل مركز الصدارة بالنسبة لمراحل التعليم المختلفة، ونظرًا لسعة حجم هذا التعليم وأهميته بوصفه مرحلةٌ عامة أساسية إلزامية ينبغي أن يحصل عليها كل أبناء الشعب، ويعد الحد الأدنى الذي لا يمكن الاستغناء عنه لأنه يجسد المضمون المنطقي لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في مرحلة الطفولة، فهي الأساس لنمو الشخصية الإنسانية وتشكيل سماتها وتطويرها لتنشئة مواطنًا صالحًا ونافعًا، وإعداد جيل متعلم مدرك لمسئوليته في مواجهة التحديات المستقبلية[١].

[١] - عبد الخالق سيد منصور، المعتقدات التربوية ودورها في تحقيق كفاءة معلمي التعليم الابتدائي، المجلة التربوية لتعليم الكبار، مج (٤) ، ع (١)، القاهرة، ٢٠٢٢م، ٢٩١-٣٢٥.

أما عن إدارة التعليم الأساسي، فقد حظي التعليم الأساسي وإدارته مكانة كبيرة في كل دول العالم،كونه من أهم المراحل التي يمر بها التليمذ،لذا فقد شهدت بعض التغيرات التي اتضحت آثارها في
تغيير الكثير من مفاهيمها واتساع مجالات العمل فيها،لذا تعمل هذه الإدارة علي تحقيق الوظائف
الأساسية التي تتجسد في رعاية التلاميذ والحفاظ عليهم، وإتاحة الفرص الكاملة والعادلة لنموهم و
تنظيم سيرالعمل بالمدرسة،وخدمة البيئة المحيطة بالمدرسة، ولن يتحقق ذلك الإعن طريق وضوح أهداف المدرسة ،في أذهان جميع العاملين فيها،ويعتبر هذه من أهم الضمانات الأساسية لنجاح المدرسة ف أداء رسالتها،وبالتالي تحقيق أفضل عائد من العملية التعليمية[١].
.إضافة إلى أن مرحلة التعليم الأساسي تعد مرحلة إلزامية يحصل المتعلم من خلالها على الحد الأدنى من المعارف والمهارات في إطار التنمية الشاملة، في حين تفتقر مدارس عديدة الموارد المالية، مما يتطلب البحث عن مصادر مالية إضافية دائمة لتمويل التعليم تسير جنبًا إلى جنب مع التمويل الحكومي مما يساهم في تطوير العملية التعليمية[٢].

مشكلة البحث وأسئلته:

يعاني نظام التعليم الأساسي في مصر من مشكلات عديدة فيما يخص الإدارة والتمويل، وقد يرجع ذلك إلى المشكلات الاجتماعية التي شهدها المجتمع المصري، وما فرضته التطوارات علي هيكل التعليم بمختلف مراحله وأنواعه من تغيرات، حيث تشيرعدد من الدراسات والتقارير الإقليمية والدولية إلي وجود بعض جوانب الضعف والقصور في تمويل مرحلة التعليم قبل الجامعي منها: دراسة (أسماء الكحكي٢٠٢٠م)[٣]

١-عبد الخالق سيد منصور، مرجع سابق، ٣٢٦.

٢- أيمن صابر القطب المراكبي، دور الإدارة المدرسية في زيادة الفاعلية التعليمية بمدارس التعليم الأساسي المعتمدة بمحافظة المنوفية، كلية التربية، جامعة السادات، ٢٠١٩م، ١٠-١٢٦.

٣- أسماء محمود الكحكي، رؤية مقترحة لتمويل التعليم قبل الجامعي في مصر، مجلة كلية التربية بدمياط، مج (٧٥) ، ع (٣٥)، كلية التربية، جامعة دمياط، ٢٠٢٠م، ٢-٢٤.

حيث أوضحت الدراسة أن مشكلة التعليم قبل الجامعي تكمن في تمويله نظرًا لضعف الموارد المالية المتاحة، وانخفاض المستوى مما أدى إلى ضعف قدرة الدولة على تحقيق أهداف التعليم قبل الجامعي بفاعلية حيث من الصعب لبلد أن تتحمل عبء نظام تعليمي متكامل على حساب خزانة الدولة وحدها، و دراسة (الزنفلي ٢٠١٧م)[١] التي أوضحت أنه جاء الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي كنسبة مئوية من إجمالي الإنفاق الحكومي للدولة منخفضًا بقدر كبير، وجاء هيكل الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي مليئًا باختلالات واضحة فى نمط توزيعه على الأبواب المختلفة، ويتمثل ذلك في ضآلة نصيب الإنفاق الرأسمالي واستحواذ الإنفاق الجاري على الغالبية العظمى من إجمالي الإنفاق، ويدل على أن الْانفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي منخفض الكفاءة بدرجة كبيرة، و دراسة (الدهشان ٢٠١٥م)[٢] التي أوضحت وجود قصور لبعض جوانب التمويل لمرحلة التعليم قبل الجامعي أدت لوجود بعض من المشكلات بشكل عام منها: كثافة الطلاب بالفصول، وقلة عدد المعلمين في بعض التخصصات وقلة الموارد والامكانيات المادية المتاحة وغيرها، وكما أكدت أيضًا دراسة

(Jackson& Johnson & Persico,2015) أن زيادة الإنفاق لكل تلميذ تؤدي إلى تحسينات كبيرة في

١- أحمد محمود الزنفلي، الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي: الكفاية والكفاءة والعدالة "دراسة تحليلية"، مجلة الدراسات التربوية والنفسية، مج (١)، ع (٩٦)، كلية التربية بالزقازيق، ٢٠١٧م، ١٢١-١٧٠.

٢- جمال علي الدهشان، نحو رؤية مقترحة لتنويع مصادر تمويل التعليم في مصر، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الدولي الأول: توجهات استراتيجية في التعليم-تحديات المستقبل، خلال الفترة (٢٥-٢٦ يونيه)،كلية التربية، جامعة عين شمس، ٢٠١٥م، ١-١٣٦.

التحصيل العلمي والأجور وتلبية احتياجات الطفل[١]، كما ان نظم التعليم الأساسي في مصر خلال العقدين

لم تعد موحدة unified أو متسقة uniform، بل أصبحت أنواع متعددة أو متوازية تتبادل فيما بينها عمليات الاستبعاد والاصطفاء علي نحو يهدد استقرار هذه المرحلة من التعليم، ويعمل على عدم تحقيق الأهداف المرجوة منه بشكل كامل علي نحو مطلوب.

كما أن هناك بعض المشكلات التي تواجه إدارة التعليم الأساسي في مصرمنها عدم توافر ميزانية كافية للأنشطة المدرسية وتجهيزات المعامل بداخل المدارس،نقص الموارد والامكانات المتاحة، عدم وجود دورات تدريبية للمديرين علي أساليب الإدارة الحديثة، تكدس الفصول، بعض المباني المدرسية اصبحت قديمة،نقص الكادر الإداري المعاون لمدير المدرسة، عدم وجود روح التعاون بين المعلمين ومديري المدارس لحل بعض المشكلات الموجودة بداخل المدرسة في ظل الموارد والأمكانيات المتاحة[٢].

وقد أدى ذلك كله إلى قلة توافق الأموال المخصصة للتعليم الأساسي مع النفقات، وصعوبة تخفيض موارد عامة إضافية للتعليم الأساسي[٣].

من هنا جاء البحث الحالي عن ترشيد النفقات المخصصة للتعليم الأساسي لتفادي الهدر المالي،

1-Jackson, C. Kirabo & Johnson, Rucker Cm & Persico, Claudia. The Efefcts of School Spending on Educational and Economic outcomes: Evidence from School Finance Reforms, The Quarterly .Journal of Economics, Vol (131), Issue (1), 2015, 157-218.

٢- أيمن صابر القطب المراكبي، مرجع سابق، ١٠-١٢٦

٣- السيد عبد السلام محمد، دراسة ميدانية لبعض مشكلات المدرسة الابتدائية ومواجهتها في ضوء الفكر الإداري المعاصر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة بنها، ٢٠١٤م ، ٣٨-٣٩.

من هنا جاء البحث الحالي عن ترشيد النفقات المخصصة للتعليم الأساسي لتفادي الهدر المالي، والبحث عن موارد بديلة أو حلول تعليمية مبتكرة لتقليل المصروفات، حيث اتضح أن التعليم الأساسي يعاني
من أزمة تمويل حقيقية،ويجب البحث عن بدائل للمساهمة في حلها، واعتمادًا علي ماسبق جاء

البحث الحالي ليحاول الإجابة عن الأسئلة التالية:

١- ما الإطار الفكري عن نشأة التعليم الأساسي في مصر؟

٢- ما أهداف التعليم الأساسي في مصر؟

٣-ما نظام إدارة التعليم الأساسي وتمويله في مصر؟

٤- ما التصور المقترح لتطوير إدارة التعليم الأساسي وتمويله في مصر؟

أهداف البحث

يهدف البحث إلى تطوير إدارة التعليم الأساسي وتمويله في مصر وذلك من خلال:

١. التعرف على الإطار الفكري لنشأة التعليم الأساسي في مصر.
٢. التعرف علي أهداف التعليم الأساسي في مصر في الوقت الحاضر.
٣. التعرف علي إدارة التعليم الأساسي وكيفية تمويله في مصر في الوقت الحاضر.
٤. وضع تصور مقترح لتطوير إدارة التعليم الأساسي وتمويله في مصر.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث الحالي فيما يلي: -

١. قد يفيد المهتمين بتطوير إدارة التعليم الأساسي وتمويله في مصر.
٢. قد يفيد المسؤولين عن تطوير التعليم وتحديد ميزانيته في التعرف على المشكلات التي تواجه تمويل

التعليم الأساسي في مصر.

مصطلحات البحث

(١) إدارة التعليم الأساسي Basic Education Administration[(١)]:

- هي عملية تحقيق الأهداف المرسومة بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، ووفق منهج محدد، وضمن بيئة معينة. وتشتمل علي عدة عمليات منها: التخطيط والتنظيم واالتنسيق والرقابة والتوجيه للموارد

المادية والبشرية للوصول إلي أهداف معينة.

وتعرف الباحثة **إدارة التعليم** إجرائيًا كما يلي:

- هي عملية اتخاذ القرارات من خلال استخدام كافة الموارد المادية والبشرية المتاحة عن طريق عدة عمليات منها: التخطيط والتنظيم والرقابة والتوجيه لتحقيق أهداف معينة بالمؤسسة.

مفهوم تمويل التعليم الأساسي Funding Basic Education:

- **التمويل لغةً** : مال – مولاً– ومؤلاً: كثر ماله، وتعني (موله) : قدم له ما يحتاجه من مال.
- و(المال) كل ما يملكه الفرد أو الجماعة من تباع، أو عروض تجارة، أو نقود ، ويقال مال الرجل: أي ذو مال، (الممول) من ينفق على عمل ما[٢].
- **اصطلاحًا:** يشير التمويل إلى المسائل المتعلقة بتوفير الموارد المالية وإنفاقها في التعليم وإدارة الشؤون

١– رامي حسين حمودة، مفاهيم حديثة في وظائف الإدارة التربوية والتعليمية والمدرسية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٤م، ٣٠.

٢– معجم وسيط، ج ٢ ،١٩٧٧م، ٧٨٩٢.

المالية في المدارس والمعاهد[١].

- **تمويل التعليم الأساسي:**هو الوظيفة الإدارية التي تختص بعمليات التخطيط للأموال، والحصول

عليها من مصادر التمويل المناسبة لتوفير الاحتياجات المالية اللازمة بهدف أداء الأنشطة المختلفة[٢].

وتعرف الباحثة تمويل التعليم إجرائيًا كما يلي:

هو مجموعة الموارد المخصصة في إطار التعليم إلى المؤسسات التعليمية لتحقيق الأهداف التي يتعين تحقيقها بالموارد المتاحة، وإدارة هذه الأموال واستخدامها بكفاءة.

التعليم الأساسي:

- هو تعليم موحد للجميع على أساس أنهم أعضاء في مجتمع واحد، تجمعهم أهداف وطموحات مشتركة تتطلب قدراً مشتركًا من التعليم والثقافة، بما يضمن تماسك المجتمع وفق هويته الثقافية العربية والدينية[٣].

١-رفعت عزوز، وطارق عبد الرؤوف محمد عامر، اقتصاديات وتمويل التعليم: مفهومه، أسسه ، أهميته، ط٢، طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٩م، ٣٤.
٢- مروة بلتاجي، تمويل التعليم في مصر: المشاكل والبدائل المقترحة. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مج (٦)، ع (٣)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ، جامعة القاهرة،٢٠١٥م، ٢-٢٤.
٣- أحمد ابراهيم بيومي مرعي، فاعلية برامج مشروع تنمية أعضاء هيئة التدريس والقيادات في تحسين جودة الأداء المهني، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية، مج (٢٩)، ع (١)، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ٢٠١٥م، ٢-٢٨.

تعريف المنظمة العالمية للعلوم والتربية والثقافة (اليونسكو)[١]: -

- التعليم الأساسي صيغة تعليمية تهدف على تزويد كل طفل مهما تفاوتت ظروفة الاجتماعية والثقافية

والاقتصادية بالحد الأدني من المعارف والمهارات والاتجاهات والقيم التى تمكنه من تلبية حاجاته وتحقيق ذاته وتهيئته للإسهام في تنمية مجتمعه.

وتعرف الباحثة تمويل التعليم إجرائيًا كالتالي:

أنه القدر الأساسي من المعارف والعلوم التي تلتزم الدولة بنشرها بين شعبها، وتختلف في عدد السنوات والمراحل التعليمية من دولة لأخرى.

-منهج البحث:

استخدم البحث المنهج الوصفي، وذلك لأنه يناسب موضوع البحث الحالي في وصف ودراسة الوضع الراهن

لمشكلات التمويل التي تعاني منها مدارس التعليم الأساسي،فالبجث الوصفي يعتبر خطوة أولية يقوم بها أي باحث لجمع معلومات عن ظاهرة ما[٢].

الدراسات السابقة:

وفيما يلي عرض الدراسات السابقة العربية والأجنبية تاريخيًا من الأحدث إلى الأقدم كما يلي:

1- web site : www.ibe.UNESCO.org.primay accessed at 21/4/2023

٢- عبد الرحمن سيد سليمان، مناهج البحث في التربية وعلم النفس، عالم الكتب للنشر والتوزيع، كلية التربية، جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠١٤م، ٤٥.

١- **دراسة أسماء الكحكي (٢٠٢٠م)** [١]:

هدفت الدراسة إلى تعرف الإطار المفاهيمي لتمويل التعليم، وتوضيح مصادر تمويل التعليم قبل

الجامعي في مصر، والتعرف علي البدائل المقترحة لتمويل التعليم قبل الجامعي، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتمثلت أدواتها في تطبيق استبيان لتوضيح مصادرتمويل التعليم ووضع رؤية مقترحة لتمويل التعليم قبل الجامعي في مصر. واختتم البحث بالآليات المقترحة لتنفيذ الرؤية، ويظهر بوضوح أن

مشكلة التعليم قبل الجامعي تكمن في تمويله نظراً لقلة الموارد المالية المتاحة، وانخفاض المستوى مما أدى إلى ضعف قدرة الدولة على تحقيق أهداف التعليم قبل الجامعي بفاعلية حيث من الصعب لبلد أن تتحمل عبء نظام تعليمي متكامل على حساب خزانة الدولة وحدها، ولذلك ظهرت اتجاهات للبحث عن بدائل تمويلية جديدة منها دعم التمويل الحكومي، استخدام وسائل تمويلية حديثة مثل السندات(الكوبونات)والقروض

لتمويل التعليم قبل الجامعي في مصر. واختتم البحث بالآليات المقترحة لتنفيذ الرؤية، ويظهر بوضوح أن

مشكلة التعليم قبل الجامعي تكمن في تمويله نظراً لقلة الموارد المالية المتاحة، وانخفاض المستوى مما أدى

إلى ضعف قدرة الدولة على تحقيق أهداف التعليم قبل الجامعي بفاعلية حيث من الصعب لبلد أن تتحمل عبء نظام تعليمي متكامل على حساب خزانة الدولة وحدها، ولذلك ظهرت اتجاهات للبحث عن بدائل تمويلية جديدة منها دعم التمويل الحكومي، استخدام وسائل تمويلية

حديثة مثل السندات(الكوبونات)والقروض ومساهمة القطاع الخاص واصحاب العمل والمساعدات الخارجية وغيرها، دعم دور المجتمع المدني في التمويل، تشجيع المدارس الأهلية.

١- أسماء محمود الكحكي، رؤية مقترحة لتمويل التعليم قبل الجامعي في مصر، مجلة كلية التربية بدمياط، مج (٧٥) ، ع (٣٥)، كلية التربية، جامعة دمياط، ٢٠٢٠م، ٢-٢٤.

٢- دراسة Cusrowj, Dubashel (2018) [٢]:

هدفت الدراسة إلى تعرف مقدار الإنفاق على التعليم في باكستان ومن ثم مقارنته بجودة ونوعية التعليم، وذلك لمعرفة ما إذا كان الأداء أو التحصيل التعليمي يتأثر بشكل مباشر بمقدار الإنفاق على التعليم أم بكفاءة وفعّالية الإنفاق التعليمي، كما هدفت أيضاً إلى تقديم بعض المقترحات الإصلاحية لتحقيق نظام تعليمي ذي جودة عالية وأداء متميز. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وأسفرت عن عدة نتائج من أهمها: أن الحكومة الباكستانية تنفق ما يقرب من (١٨) % من ميزانيتها السنوية على التعليم، حيث يبلغ المتوسط العالمي للاستثمار في التعليم حوالى (١٤) %، بينما تبلغ في باكستان حوالى (١٣) % وهو نفس المعدل في المملكة المتحدة والولايات المتحدة، وبالرغم من ارتفاع نسبة الإنفاق على التعليم في باكستان إلا أن نظام وجودة التعليم لا تزال تمثل تحديًا، وأن تخصيص المزيد من الموارد لتحسين التحصيل العلمي للطلاب لا يمكن أن يؤدي إلى حل مستدام، حيث أن خطر مضاعفة ميزانية التعليم بدون خطة هو أنها ستذهب مباشرة إلى الرواتب

٣- دراسة الزنفلي (٢٠١٧م) [٣]:

هدفت الدراسة إلى تعرف حجم الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي في الفترة (٢٠٠٦-٢٠٠٧م)، (٢٠١٦/٢٠١٧م) وكذلك هدفت إلى تحليل هيكل الإنفاق الحكومي على

1- Dubash Cusrow J. & Jamal, Umair, Improving Quality in Education: is Spending Effectively Better than Spending ore?, European Journal of Multidisciplinary Studies, Vol (3), Issue (1), 2018, 167-171.

٣- أحمد محمود الزنفلي، الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي: الكفاية والكفاءة والعدالة "دراسة تحليلية"، مجلة الدراسات التربوية والنفسية، مج (١)، ع (٩٦)، كلية التربية بالزقازيق، ٢٠١٧م، ١٢١-١٧٠.

التعليم قبل الجامعي، ونمط توزيعه في الفترة ذاتها لبيان مدى كفاءته وعدالة توزيعه. استخدم البحث المنهج الوصفي، وتناول بعض الأدوات التحليلية المعتمدة بشكل رئيسي على الموازنة العامة للدولة الصادرة عن وزارة التربية والتعليم للعام الدراسي (٢٠١٦/٢٠١٧م) وغيره من كتب الإحصاء السنوي لسنوات سابقة، والتقارير السنوية للبنك المركزي المصري، والتقرير المالي عن شهر يناير ٢٠١٧م الصادر عن وزارة المالية كأداة رئيسة، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: جاء الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي كنسبة مئوية من إجمالي الإنفاق الحكومي للدولة منخفضاً بقدر كبير، كان هيكل الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي مليئاً باختلالات واضحة فى نمط توزيعه على الأبواب المختلفة، ويتمثل ذلك في ضآلة نصيب الإنفاق الرأسمالي واستحواذ الإنفاق الجاري علي الغالبية العظمي من إجمالي الإنفاق. ويدل ذلك على أن الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي منخفض الكفاءة بدرجة كبيرة.

٤- دراسة جمال علي الدهشان (٢٠١٥م) [٤]:

هدفت الدراسة إلى تعرف مصادر تمويل التعليم ومعايير جودته ومشكلات تمويل التعليم بشكل عام في مصر. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي والملاحظة كأداة للبحث، وتوصلت إلي عدة نتائج منها: وجود مشكلات في تمويل التعليم بشكل عام في مصر منها: كثافة الطلاب بالفصول، وقلة عدد المعلمين في بعض التخصصات وغيرها. وقد أوصت الدراسة بضرورة تنويع مصادر تمويل التعليم في مصر لمواجهة تلك المشكلات.

٥- دراسة Jackson & Johnson & Persico (2015) [٥] .

هدفت الدراسة إلى توضيح أثر تمويل التعليم على نتائج الطلاب من مرحلة رياض الأطفال وحتى عمر الثانية عشر في الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثم دراسة أهم التغييرات

---

[٤]- جمال علي الدهشان، نحو رؤية مقترحة لتنويع مصادر تمويل التعليم في مصر، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الدولي الأول: توجهات استراتيجية في التعليم-تحديات المستقبل، خلال الفترة (٢٥-٢٦ يونيه)،كلية التربية، جامعة عين شمس، ٢٠١٥م، ١-١٣٦.

[5]-Jackson, C. Kirabo & Johnson, Rucker Cm & Persico, Claudia. The Efefcts of School Spending on Educational and Economic outcomes: Evidence from School Finance Reforms, The Quarterly Journal of Economics, Vol (131), Issue (1), 2015, 157–218.

الناجمة عن الإصلاح المالي والتمويلي في الإنفاق على التعليم. واستخدمت الدراسة المنهج المقارن، حيث تم مقارنة نتائج الطلاب الذين تعرضوا بشكل مختلف لإصلاحات التمويل المدرسي حيث المكان وسنة الميلاد مع الطلاب في المدارس الأخرى الذين لم يتعرضوا إلى أي شكل من أشكال الإصلاح التمويلي. وأسفرت الدراسة عن عدة نتائج أهمها: وجود ارتباط قوي بين الإصلاح التمويلي ونتائج الطلاب الذين أُجريت عليهم الدراسة من حيث التحصيل العلمي والنجاح، وجود فجوات كبيرة في التحصيل ومتطلبات سوق العمل، بالنسبة للأطفال من الأسر ذات الدخل المنخفض فإن زيادة الإنفاق لكل تلميذ أدت إلى تحسينات كبيرة في التحصيل العلمي والأجور، ومن ثم زيادة دخل تلك الأسر الفقيرة، بالإضافة إلى تخفيض معدل الفقر.

٦- دراسة آمبر أريانو Areiiano,Amber (2015) [٦]:

استهدفت الدراسة تشخيص نقاط الضعف في نظام تمويل التعليم بولاية ميتشيجان، ووضع تصور للتحصيل الدراسي بين أكثر التلاميذ فقراً وبين التلاميذ الذين ينتمون لأسر من المهاجرين من أمريكا الجنوبية، ولأسر من الأمريكيين من أصول أفريقية، وبين التلاميذ الذين ينتمون لأسر غنية أو لأسر من العرق الأبيض، كما احتلت ولاية ميتشيجان المرتبة الأخيرة من بين الخمسين ولاية في مؤشر الإنفاق الحكومي علي التعليم منذ عام ١٩٩٥م إلى عام ٢٠١٥م مما أثر على نصيب التليمذ الحقيقي من الإنفاق التعليمي. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وكان من أهم نتائجها: زيادة الإنفاق التعليمي يؤدي إلى زيادة التحصيل العلمي للطالب، ووضع الخطط لتحسين التحصيل الدراسي في المدارس خصوصًا الواقعة في الأحياء الفقيرة.

تعليق عام علي الدراسات السابقة

يتشابه البحث الحالي مع الدراسات والبحوث السابقة في النقاط التالية:

- تناوله موضوع مهم جدًا عن إدارة وتمويل التعليم الأساسي، ووضع تصورًا مقترحًا لتنويع مصادر التمويل وتحسين جودة الخدمات التعليمية التي توفرها مدارس التعليم الأساسي، وتوضيح حجم الإنفاق التعليمي، ومصادر التمويل ومشكلاته.

[6]-Areiiano, Amber, Michigan's School Funding: Crisis and Opportunity, Royal Oak, Ml:The Education Trust-Mideast, 2015,176-211.

- استخدام المنهج الوصفي كما في دراسات: أسماء الكحكي (٢٠٢٠م)، والزنفلي (٢٠١٧م)، وجمال الدهشان (٢٠١٥م).
- كما تشابهت الدراسات السابقة مع البحث الحالي في تناول نظرة تحليلية شاملة لنظام التعليم الأساسي بكل جوانبه في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وباكستان وتناول نظم التمويل والمقارنة بينها وبين حجم الإنفاق والتحصيل الدراسي للطلاب مثل دراسة (Jackson & Johnson & Persico 2015) ودراسة (Cusrowj, Dubashe, 2018).
- ويمكن القول أن البحث الحالي استفاد من الدراسات السابقة في تحديد منهجيته وأدوات جمع البيانات والمعلومات، وطريقة اختيار العينة.
- إضافة إلى توجيه نظر الباحثة إلى أهم المشكلات التي تواجه التعليم الأساسي في مصر حتي تتمكن من تحقيق أهداف الدراسة.
- وتتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في سعيها نحو معرفة واقع مشكلات التمويل في التعليم الأساسي في مصر ودراسة مقترحات لحل هذه المشكلات.

– في حين اختلف البحث الحالي مع الدراسات والبحوث السابقة من حيث:

- تناوله تمويل التعليم الأساسي في مصر علي ضوء خبرات بعض الدول.
- تناولت الدراسات السابقة نظام التعليم والتمويل في الولايات المتحدة الأمريكية وباكستان، أما البحث الحالي اقتصر تناوله علي إدارة وتمويل التعليم الأساسي في مصر.

خطوات السير في البحث:

يسير البحث الحالي وفق المحاور التالية:

أ.الإطار الفكري عن نشأة التعليم الأساسي وتطوره في مصر.

ب. أهداف التعليم الأساسي في مصر.

ج. إدارة التعليم الأساسي وتمويله في مصر.

د. تصور مقترح لتطوير إدارة التعليم الأساسي وتمويله في مصر.

وفيما يلي شرح كل محور بشئ من التفصيل:

الإطار الفكري عن نشأة التعليم الأساسي وتطوره في مصر

مقدمة

يزداد الاهتمام يومًا بعد يوم بالتربية كوحدة من أهم أدوات البناء الحضاري وإحداث التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المطلوبة، وذلك لكونها وسيلة مهمة من وسائل إعداد العنصر البشري الذي يشكل الأساس في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما أن مهمتها أصبحت كبيرة جدًا بسبب التغير والتطور المستمرين في عالم تتنامى فيه الأفكار وتتسع فيه المعارف بسرعة مذهلة، ويؤدي التعليم دورًا مهمًا في نجاح كافة خطط التنمية بوصفه يمثل عنصرًا فاعلاً في تحقيق هذا التقدم، وهكذا بذلت الجهود من أجل التوسع في التعليم ورفع كفاءته [٧].

وتحتل مرحلة التعليم الأساسي مكان الصدارة بالنسبة لمراحل التعليم المختلفة، ونظرًا لسعة حجم هذا التعليم وأهميته بوصفه مرحلة عامة أساسية ينبغي أن يحصل عليها كل أبناء الشعب، ويعد الحد الأدنى الذي لا يمكن الاستغناء عنه لأنه يجسد المضمون المنطقي لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في مرحلة الطفولة، مرحلة الأساس لنمو الشخصية الإنسانية وتشكيل سماتها وتطويرها، وتنشئة مواطن صالح ونافع، وإعداد جيل متعلم مدرك لمسئوليته في مواجهة التحديات المستقبلية. وتعد مرحلة التعليم الأساسي مرحلة إلزامية يحصل المتعلم من خلالها

---

[٧]- فايزة أحمد الحسيني مجاهد، رؤية مستقبلية لتطوير التعليم في مصر، المجلة الدولية للبحوث في العلوم التربوية، مج (٢)، ع (٤)، ٢٠١٩م، ١١٩-١٢١.

على الحد الأدنى من المعارف والمهارات في إطار التنمية الشاملة، وافتقار المدارس للموارد المالية، كل ذلك يتطلب البحث عن مصادر مالية إضافية دائمة لتمويل التعليم تسير جنبًا إلى جنب مع التمويل الحكومي مما يساهم في تطوير العملية التعليمية.

أولاً- نشأة التعليم الأساسي وتطوره في مصر:

يعد فهم طبيعة النظام التعليمي السائد في أى دولة شرطًا أساسيًا لنجاح أية محاولة لإصلاحه أو تجديده، وأصبح التجديد والإصلاح أمرًا ضروريًا لما يشهده العالم من تغيرات وتحديات في كل أنماط الحياة، مما يستدعي التغير والتطوير المستمر في التعليم لأنه يمثل الركيزة الأساسية للتقدم والنهضة في أي مجتمع متحضر أو يسعى للتحضر[١].

.المرحلة الأولي في الفترة من (١٨٩٠م – ١٩٢٥م)[٢]:

بدأت مسيرة التعليم الأساسي في مصر في العقد الأول من القرن التاسع عشر، حيث تم الربط بين السياسات التعليمية والتنمية، ولأول مرة في التاريخ مع تولي محمد علي الحُكم سنة ١٨٠٥م أدخل النظام التعليمي، وبدأ بإنشاء السلم التعليمي بشكل الهرم المقلوب بدءًا من المدارس العليا ثم باقي المراحل تتابعًا وذلك بهدف تلبية احتياجات المجتمع في تلك الفترة. ومنذ فترة مبكرة، بدأت مصر في تجريب بعض الأفكار – التي تحتويها التربية الأساسية . من أجل تطوير التعليم، ومنها مدرسة العزبة المتمدنة التي أنشأها الخديوي عباس في أواخر القرن الثامن عشر (١٨٩٤م)، ثم المدرسة الأولية الراقية والتي أنشأتها وزارة المعارف.

عام ١٩١٦م، ثم المدرسة العاملة التي أنشأت عام ١٩٢٥م، والتي بدأت بها وزارة المعارف تطبيق مشروع الإلزام في المرحلة الأولي من التعليم، وجميع هذه التجارب قائمة على فكرة المزج بين التعليم العام والتعليم العملي.

١- محمد السيد المتولي، تحسين أداء العاملين في العلاقة بين أبعاد العمل اللائق وتحقيق التنمية المستدامة: دراسة ميدانية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، مج (٤٦)، ع (٢)، القاهرة، ٢٠٢٢م، ١٠٠-١٥٠.

٢- أحمد محمود الزنفلى، سياسه تعليميه جديده لبناء المجتمع المصرى المنشود متطلبات لازمه وملامح مقترحة، مجلة الدراسات التربوية والنفسية، مج (٩٦)، ع (١)، كلية التربية، جامعة الزقازيق، ٢٠١٤م، ١-٨٩.

لقد مثلت الفترة من ١٩٢٥ تاريخًا حاسمًا للتعليم المصري، ففي هذه السنة اجتاحت وزارة المعارف هزة عنيفة امتدَّت إلى كلِّ مراحل التعليم وفروعه، فبدأت بأنظمة التعليم الابتدائية ومناهجها، وبدأت سياسة التوسع في نشره، كما عنيت وزارة المعارف بإصلاح المدارس، كذلك اتَّجه الاهتمام في تلك السنة إلى تنفيذ نص الدستور، فيما يتعلق بجعل التعليم الأساسي إلزاميًا، فوضعت الوزارة مشروعًا لتعميم هذا التعليم، للبنين والبنات، بالاشتراك مع مجالس المديريات.[٨].

يضاف إلى ذلك أن هذا المشروع، زاد في التمييز بين التعليم الابتدائي الممتاز، والتعليم الشعبي، كما اتّجهت سياسة الوزارة، إلى الالتفاف حول مجانية التعليم الشعبي، وتوجيه اعتمادات التعليم إلى التعليم الخاص.

وتجدر الإشارة إلى جهود المربي المصري الكبير "إسماعيل القباني" ومحاولاته في وضع وترسيخ جذور هذا التعليم حيث أنشأ الفصول التجريبية التي ألحقت بمعهد التربية بالأورمان في سنة ١٩٣٢م، ثم المدارس النموذجية سنة ١٩٣٩م، هادفًا من ذلك الجمع بين النواحي النظرية والنواحي العملية،وتحقيق الربط

وتحقيق الربط بين المدرسة والبيئة، كما اهتم بضرورة اتصال مناهج هذه المدارس بحياة الأطفال وحاجاتهم النفسية والأسرية، وضرورة إتفاقها من ظروف البيئة المصرية لأن التعليم المثمر هو الذي يكون نتيجة العمل[٢].

١- الهلالي الشربيني الهلالي، البرامج التنفيذية لإصلاح التعليم قبل الجامعي في مصر (الفترة من سبتمبر ٢٠١٥م حتى فبراير ٢٠١٧م)، البرنامج الأول دعم المنشآت التعليمية كمدخل لتحقيق الإتاحة العادلة لجميع الأطفال، مجلة بحوث التربية النوعية، مج (٥)، ع (٤٧)، القاهرة، ٢٠١٧م، ٦٣.

٢- عنتر محمد أحمد عبد العال، نبيل سعد خليل، دراسة تحليلية مقارنة لنظام التعليم الإلزامي في كل من فرنسا وفنلندا والسويد وجمهورية مصر العربية، ع (٦٨)، الحمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التربوية، القاهرة، ٢٠١٨م، ١-٣٢.

وقد حظيت حركة التربية الأساسية في الستينيات باهتمام متزايد في معظم الدول النامية خاصة التي

اصطدمت غداة استقلالها بمشكلات متعددة لتعميم التعليم وجعله مستجيبًا لمتطلبات التنمية الاقتصادية

والاجتماعية، الأمر الذي دعا إلى استخدام الحلول السريعة دون تفكير في عواقب هذه الحلول على المدى البعيد.

المرحلة الثانية في الفترة (١٩٥٢م – ٢٠٢٠م)[١]:

في هذه المرحلة أولت الدولة اهتمامًا كبيرًا بالتعليم الأساسي الحكومي، وبدأت تمارس التضييق على التعليم الخاص طوال فترة الخمسينيات والستينيات، فصدر قرار بتأميم بعض المدارس الأجنبية في مصر عام ١٩٥٨م الذي ألزم بعض المدارس الأجنبية الأخرى التي لم تأمم بأن يتولى إدارتها مصريون، وتوسعت الدولة في إنشاء المدارس الحكومية وأصبح التعليم بالمجان ومضاعفة الميزانية الحكومية المخصصة للتعليم. وفي عام ١٩٥٣م، اتخذت الحكومة عديد من القرارات فيما يخص التعليم، كان منها إلغاء كافة المدارس الأولية – الكتاتيب – وإلغاء التدريس باللغة الإنجليزية من المرحلة الابتدائية، مع التركيز على التدريس باللغة العربية، ومد المرحلة الابتدائية من أربع سنوات إلى ست سنوات نظرًا لعدم كفاية الطلاب لتدريس القراءة والكتابة والحساب والدين وحتى تتسع مداركهم.

حقيقة أتاحت ثورة يوليو للفقراء فرصة الالتحاق بالمدارس خاصة في ظل مضاعفة ميزانية التعليم وازدادت أعداد الطلاب، ولكن في الوقت ذاته كانت القرارات بعد الثورة قرارات إجرائية ـ لا تتعدى إنشاء مدارس وجامعات وتقسيم المراحل الدراسية، بيد أنه ظلت غالبية المناهج الدراسية التي وضعتها سلطات الاحتلال وخبراء التعليم الإنجليزي كما هي مع بعض التغييرات الطفيفة التي لا تمس المضمون، كما

١– محمد حلمي عبد الوهاب، النهوض العاثر: الإصلاح والتجديد في التعليم الأزمنة الحديثة المشارب والتجارب، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، القاهرة، ٢٠٢٠م، ٧٥ – ٨٨.

ظلت المناهج الدراسية دون تطوير وإن كان هناك أية محاولات للتطوير كانت استنادًا للنموذج الغربي. وبعد حرب أكتوبر عام ١٩٧٣م، تبنت الدولة الفكر الرأسمالي وسياسات الانفتاح الاقتصادي التي طالت كافة المجالات، فكان لقوانين الاستثمار التي أطلقتها الحكومة

حينها دورًا مهمًا في تشجيع الاستثمار في التعليم، واندفع رجال الأعمال للاستثمار في التعليم، وتم افتتاح عديد من المدارس التي تدرس نفس مناهج التعليم الحكومي لكن بمصروفات (المدارس الخاصة) نظير ما تقدمه للطالب من خدمات ترفيهية، وقلة أعداد الطلاب بالفصل بعد أن ظهرت مشكلة تكدس الطلاب بالمدارس بشكل مبالغ. كما قام رجال الأعمال بافتتاح عدد من المدارس تدرس كافة المواد باللغة الإنجليزية بمصروفات مرتفعة إلى حد ما (مدارس اللغات) [١].

وفي منتصف السبعينيات، أصدرت الدولة قرارًا بإنشاء مدارس تعليم أساسي حكومية بمصروفات (المدارس التجريبية) لتقديم تعليمًا باللغات الأجنبية لخدمة الطبقة الوسطى التي لا تستطيع إلحاق أبنائها بالمدارس الأجنبية،وبذلك يتم إيجاد جيلاً مؤهلاً لسوق العمل يجيد اللغات الأجنبية للتعامل مع الشركات الدولية التي دخلت الأسواق المصرية في ذلك الوقت. إذن فقد أصبحت الصورة التعليمية في مصر في نهاية عهد السادات تنقسم إلى مدارس حكومية ومدارس تجريبية وأخرى خاصة ومدارس اللغات[٢].

وبحلول العقد الأول من الألفية الجديدة، ظهر نوعًا آخرًا من التعليم وهو التعليم الدولي الخاص، وتم افتتاح أول مدرسة دولية في مصر في ديسمبر عام ٢٠٠٢م لتدريس المنهج الكندي بموجب قرار صدر من

١- حسان عبد الله حسان، تطور التعليم في مصر: تحت الاستقلال المنقوص (١٩١٩م-١٩٥٢م) الفلسفة والمضامين، قضايا ونظرات، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، ع (٥)، ٢٠١٣م، القاهرة، ٤٧.

٢-رباب عبد السلام محمود زيدان، تصورمقترح لتطوير السياسيات التعليمية لمرحلة التعليم الأساسي بمصر في ضوء خبرة كل من كوريا الجنوبية وفنلندا، كلية التربية، جامعة طنطا، ٢٠٢٠م، ٧.

رئيس الوزراء عاطف عبيد في ذلك الوقت، وقد أرجع البعض ظهور هذا النوع من التعليم إلى ظهور طبقة شديدة الثراء ترغب في مواكبة الغرب المتقدم. وتوالى إنشاء هذه المدارس الدولية المختلفة، الأمريكية والفرنسية والألمانية والبريطانية والكندية، وأصبح من النادر وجود دولة كبرى ليس لها مدرسة فى مصر وشهادة تعليمية خاصة بها، والتحق أبناء الطبقة الأكثر ثراءًا بالتعليم الدولي، ليظهر نوع من التمايز الطبقي في التعليم. ومن ثم، أصبح يوجد بمصر

مدارس ومناهج متعددة، تعليم لأبناء الطبقة الدنيا متمثل في التعليم الحكومي، وتعليم للطبقة المتوسطة وهو التعليم الخاص، وتعليم لطبقة الأثرياء والمتمثل في المدارس الدولية. وقد كان ذلك دافع للعديد من مدارس اللغات الموجودة في هذا الوقت إلى مواكبة الطفرة التعليمية من خلال إنشاء قسم للتعليم الدولي (الإنترناشونال) يلحق بها، ويُطلق على قسم تعليم اللغات (الناشونال) [٩].

لم يتوقف الأمر على ذلك، بل سعت الحكومة المصرية إلى مواكبة طفرة التعليم الدولي، وقامت بتأسيس مدارس النيل المصرية في ٢٠١٠م بمساهمة صناديق تمويل حكومية لتقديم شهادة تعليمية مصرية مصممة وفق المعايير الدولية والعالمية، وبنظام امتحانات يتبع لجامعة كامبريدج البريطانية، تحت إشراف وزارة التربية والتعليم، بهدف خدمة الطبقة المتوسطة التي لا تستطيع إلحاق أبنائها بالمدارس الدولية
بسبب ارتفاع مصروفاتها[٢].

مما سبق اتضح ضعف التعليم برؤيته السابقة في تحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي المأمول منه، لذا كان ضروريًا البحث عن صيغ جديدة للتعليم تتجاوز سلبيات النظم التقليدية وجوانب القصور فيها، بما يوفر الحد الأدني من التعليم لجميع أبناء المجتمع، ويؤهلهم للالتحاق بسوق العمل، وتبنى هذه الصيغة علي أساس التعليم المستمر وتؤكد على مهارات التعلم الذاتي.

ولتنظيم التعليم الابتدائي في تلك المرحلة ظهرت عدة قوانين منها[١]:

- قانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٣م، أول قانون لتنظيم التعليم الابتدائي وجعله إلزامي مجاني من السادسة إلى الثانية عشرة، ويجوز للتلميذ بعد الصف الرابع الدخول للمرحلة الإعدادية.
- قانون رقم ٢١٣ لسنة ١٩٥٦م، وصدر بشأن إلغاء الازدواج القائم بين المدرسة الابتدائية والإعدادية، وأصبحت الابتدائية أربع سنوات.

---

٩ - محمد رمضان، متطلبات تطوير التنمية المهنية المستدامة لمعلمي الصفوف الأولى بالمرحلة الابتدائية في ضوء منظومة التعليم الجديد، المجلة التربوية لتعليم الكبار، مج (٤) ، ع (٢)، القاهرة، ٢٠٢٢م، ١٠٧-١٣٩.

٢-رباب عبد السلام محمود زيدان، مرجع سابق، ٨-٩.

- قانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١م، بشأن إلغاء القوانين السابقة له، وامتد الإلزام ليشمل المرحلة الابتدائية والإعدادية التي أصبحت مرحلة واحدة تحت مسمى التعليم الأساسي، وفى عام ١٩٨٨م اختصرت

المرحلة الابتدائية الي خمس سنوات بدلاً من ست سنوات.

- قانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦م، بشان حماية الطفل ورعايته صحيًا واجتماعيًا وتربويًا من خلال إشراف وزارة التربية والتعليم.
- قانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٩٩م، بتعديل أحكام القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١م، بشأن جعل مدة الإلزام في التعليم الأساسي تسع سنوات بدلاً من ثمانية بعد عودة السنة السادسة، ويطبق ذلك

على كل من يلتحق بالصف الأول الابتدائي من العام ١٩٩٩/٢٠٠٠م[٢].

وفي الوقت الحالي، تحاول الدولة جاهدة تطوير التعليم الحكومي، وتسعي وزارة التربية والتعليم إلي رفع

١-جمهورية مصر العربية، وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، (قرار وزاري رقم ٣٣ بشأن نظام التعليم والمقررات الدراسية للصف الرابع الابتدائي والحلقة الابتدائية)،(٢١ سبمتبر ٢٠٢١م)، القاهرة.

٢- الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي ٢٠١٤م-٢٠٣٠م، التعليم المشروع القومي لمصر، معًا نستطيع تقديم تعليم جيد لكل طفل، القاهرة، ٢٠١٤م، ٧-٨.

مستوى المحتوى التعليمي من خلال تعديل المناهج وأنظمة الامتحانات، وإقامة عددًا من الدورات التدريبية للمدرسين، خاصة معلمي مرحلة التعليم الأساسي لتطوير الأداء، ونجاح محاولات تطوره ومدواة التغيير والتطوير المستمر في التعليم لإنه يمثل الركيزة الأساسية لنهضة وتقدم أي مجتمع[١].

لذا يتضح من العرض السابق تعرف نشأة التعليم الأساسي في مصر وتطوره عبر مراحل تاريخية أسهمت في تشكيل نظام التعليم الأساسي في مصر ونشأته وتطوره حتي نتمكن من اصلاحه ومدوامة التغيير والتطويرالمستمر في التعليم، حيث أنه يمثل الركيزة الأساسية لنهضة الأمم وتقدم المجتمعات المتحضرة،

والسعي نحوالتقدم في كافة المجالات.

ثانيًا- أهداف التعليم الأساسي في مصر[٢]:

يشكل التعليم الأساسي عنصرًا استراتيجيًا في السياسة التعليمية، ومكونًا مهمًا من مكونات المنظومة التعليمية التي لا يمكن إغفال دورها في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع؛ نظرًا لدورها في تأهيل الطلاب للمجتمع المحيط بهم، فالتعليم الأساسي هو الدعامة الأساسية في أي مجتمع. لكن الواقع أن ما حققه التعليم الأساسي فى مصر من أوضاع أفضل -على المستوى النظري- في مجال إعداد الأفراد للمواطنة المنتجة،

وتهيئتهم لنمط اجتماعي وفكري متجانس، وربط التعليم بالبيئة، والجمع بين الثقافة النظرية والمهنية، هذا من

حيث الشكل النظري أو أن التقارير المعده إيجابيات هذا التعليم فى مصر كلها مبشرة بالخير والطمأنينة بأن

١- المرسي مصطفي حسن خميسي، متطلبات توظيف القيادة الابداعية مدخلاً لإصلاح وتطوير التعليم في مصر، مجلة القراءة والمعرفة، مج (٢٠)، ع (٢٢)، القاهرة، ٢٠٢٠م، ٢٣٩-٢٤٨.

٢- خليل يوسف، التعليم الأساسي في إطار خصائص واتجاهات المجتمع المصري، المركز القومي للبحوث التربوية، القاهرة، ٢٠١٤م، ٢-٥٥.

مسار هذا التعليم فى الطريق الصحيح. ويؤكد التعليم الأساسي في مصر والذي يمثل فكرًا تربويًا في مجال تربية الأطفال لتولي المهارات والخبرات والجوانب النظرية والمعرفية وأساسيات الثقافة والهوية القومية لجميع أفراد المجتمع مع التأكد على التعليم المستمر مدى الحياة وتنمية التلميذ عقليآوفكريآوتكنولوجيآ والتسلح بمقومات المواطنة والقيم الدينية والأخلاقية والمساهمة في تنمية وطنه[١].

وعمومًا، يهدف التعليم الأساسي إلى تنمية قدرات واستعدادات التلاميذ، وإشباع ميولهم وتزويدهم بالقدر الضروري من القيم والسلوكيات والمعارف العلمية والمهنية التي تتفق وظروف البيئات المختلفة بحيث يمكن لمن يتم مرحلة التعليم الأساسي أن يواصل تعليمه في مرحلة أعلى، وأن يواجه الحياة بعد تدريب مهني مكثف وذلك من أجل إعداد الفرد لكي يكون مواطنًا منتجًا في بيئته ومجتمعه.

الأهداف العامة للتعليم الأساسي في مصر[٢]:

توجد أهداف عديدة للتعليم الأساسي حددتها وزارة التربية والتعليم بمصر، تتمثل فيما يلي:

١. تعميق انتماء الطفل لوطنه وحضارته، وتأكيد الولاء الوطني وتنمية الاعتزاز به.
٢. المشاركة في تحقيق الاستقرارالسياسي والسلام الاجتماعي، وتأكيد الاستقلال الوطني، وتعميق الإنتماء القومي، وتكوين المجتمع الديمقراطي، وتعزيز مسيرة التنمية والإنتاج والإعتماد على الذات.
٣. تكوين أسلوب التفكير العلمي والقدرة علي تحليل المعلومات، وإتخاذ قرارات مناسبة.

١-خليل يوسف، مرجع سابق، ٥٧-٥٩.

٢- وزارة التربية والتعليم، الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي ٢٠١٤م-٢٠٣٠م، التعليم المشروع القومي لمصر، معًا نستطيع تقديم تعليم جيد لكل طفل، القاهرة، ٢٠١٤م، ٧-٨.

٤-اكتساب القدرة على والجماعية ، والجهد التعاوني والتكافلي والاحساس بالمسؤلية.

المشاركة

٥- التشجيع علي النشاط الحر والتلقائي والمنظم، وتأكيد المبادرة والشجاعة، والرغبة في الاكتشاف والاعتزاز بالنفس، والقدرة على التذوق الفني والموسيقي والمسرحي، مما يخلق فرص الإبداع لدى الطفل وتكوين شخصيته الذاتية، وإرادته المستقلة، والرأي الحُر، والفهم قبل الحفظ والمناقشة قبل الإلتزام.

٦-تقوية ولاء الطفل بينه وبين بيئته وتنمية قدراته وخبراته في مجال حياته اليومية [١٠].

الأهداف الخاصة للتعليم الأساسي[٢]:

١-تثبيت العقيدة الإسلامية في نفس الطفل، ورعايته من خلال التربية الإسلامية المُتكاملة، سواء كان ذلك في الخُلق، أو الجسم، أو العقل، أو اللغة.

١٠- عبد العليم محمد أبو الغيط، عنايات عبد السميع رزق، التنبؤ بفاعلية الذات لدى معلمي الحلقة الثانية من التعليم الأساسي من خلال بعض أبعاد القيم والمناخ المدرسي، مجلة بحوث التربية النوعية، ع (٢٥)، كلية التربية النوعية، جامعة المنصورة، ٢٠١٢م، ٢-١٥٠.

٢-أمين محمد عبد السلام راضي، القوانين والقرارات واللوائح المنظمة لإدارة المرحلة الإبتدائية في مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة طنطا، ٢٠١٥م، ٣٦-٣٧.

٢-تدريب الطالب على إقامة الصلاة، وتعليمه الفضائل وآداب السلوك.
٣-تنمية المهارات الأساسية الخاصة بالمهارات الحركية، والعددية، واللغوية.
٤-تزويد الطالب بالقدر المناسب من المعلومات في مختلف المجالات والموضوعات.
٥-تنمية الذوق البديعي لدى الطالب، ويكون ذلك من خلال زيادة التقدير للأعمال اليدوية.
٦-غرس حُب الوطن في قلب الطفل.

ثالثًا- إدارة التعليم الأساسي وتمويله في مصر:

تعتبر إدارة التعليم الأساسي في مصر من مسئولية الدولة، فهي تشرف عليه فنيًا وإداريًا وماليًا بطريقة

مباشرة، ومن ثم فإن إدارته تقوم على أسس مركزية وفق أربعة مستويات متتالية هي[١١]:

(١) **المستوى المركزي القومي:** ويتمثل في وزارة التربية والتعليم، وفيه تتولى عملية التخطيط والمتابعة لسياسة التعليم على مستويات المحافظات، والتنسيق بين مديريات التربية والتعليم بالمحافظات.

(٢) **المستوى الإقليمي:** وتمثله مديريات التربية والتعليم بالمحافظات، وتكون مسئولة عن التعليم الأساسي داخل هذا المستوي في المحافظات.

(٣) **المستوى المحلي:** وتمثله الوحدات المحلية، كل في دائرتها وتتولى إنشاء وتجهيز وإدارة مركز التدريب.

(٤) **المستوى الإجرائي (المدرسة):** ويضطلع بها مجلس إدارة المدرسة برئاسة مديرها الذي يقوم بوضع السياسة العامة للمدرسة، وتوزيع الأنشطة داخلها، وتهيئة الجو المدرسي للعمل، والسعي نحو حل مشكلات المدرسة.

يتضح مما سبق أن الإدارة التعليمية يقع على عاتقها النهوض بالتعليم الأساسي، والعمل علي سد الثغرات التي قد تنتج عن التفاوت في اختصاصات السلطات على المستويين القومي

---

١١ - جمهورية مصر العربية، وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، استراتيجية التنمية المستدامة- مصر ٢٠٣٠، رؤية

مصر٢٠٣٠، ٣٧. web site: www.presidency.eg, accessed on 21/4/2023

والإقليمي، وهى تتبع مديرية التربية والتعليم على مستوى المحافظة، ومن مسئوليات المستوى المحلي للإدارة التعليمية ما يلي [١٢]:

١. الإشراف على تطبيق المناهج المقررة، وتقديم الاقتراحات الخاصة بتعديلاتها، وفقًا لما يسفر عنه التطبيق وما تفتضيه البيئة المحلية.
٢. تحديد مواقع المدارس، وتوزيع وفتح الفصول اللازمة للتوسع في التعليم، وتحديد مواقيت الجدول المدرسي بما لا يتعارض مع الساعات المقررة في الخطة الدراسية.
٣. الإشراف على امتحانات النقل في المدارس وفي المواعيد التي تحددها المحافظة.
٤. وتقوم الإدارة المدرسية بدور مهم في تحقيق أهداف العملية التعليمية، فالإدارة تشمل عدة عمليات متداخلة مثل التخطيط والتوجيه والمتابعة والتقويم، ويتوقف نجاح مدير المدرسة في عمله على مدى علمه بأصول الإدارة كعلم وفن، ومدى قدرته على تحويل علمه إلى سلوك إداري فعّال، كما يتوقف هذا النجاح على سمات المدير الشخصية، وإدراكه الواعي بأهداف المدرسة وإيمانه بها، وقدرته على استثارة جهود العاملين، فالإدارة عملية معقدة يجب أن تستخدم كل الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة في مؤسسة ما لتحقيق أهداف المؤسسة، بأقصى درجة من الكفاءة والفاعلية [١٣].

وبالرغم من أهمية الإدارة التعليمية في تحقيق أهداف مدارس التعليم الأساسي إلا أنها تواجه العديد من المشكلات التي تعوقها عن أداء دورها بفعّالية، ومنها:

١.صعوبات تتعلق بالعملية التعليمية مثل النقص في أعداد المعلمين، وندرة استقرار الجدول المدرسي، وقلة توافر الإمكانيات المادية المطلوبة.
٢.ضعف الكفاءات الفنية والمهنية عند بعض القيادات، وطغيان الأقدمية والمنصب الإداري بدلاً من معيار الكفاءة [١٤].

---

١٢ - أحمد الصاعدي، محمد محمد الدوري، الدور الإداري والتعليمي للإشراف التربوي، مجلة كلية التربية، مج (٣٤)،ع (١١)، ج (٢)، جامعة أسيوط، ٢٠١٨م،٢-١١٠.

١-محمد فتحي محمود قاسم، دراسة مقارنة للامركزية إدارة التعليم قبل الجامعي في كل من البرازيل وسويسرا وجمهورية مصر العربية، مجلة كلية التربية في العلوم التربوية، مج (٤١)، ع (٣)، كلية التربية، جامعة عين شمس،٢٠١٧م، ١-١٠٥.

٣-قلة إشراك الهيئات المجتمعية بالإشراف على مدارس التعليم الأساسي، وإسهام كل منها في تخصصه

بالخبرة والمتابعة بما يعود بالنفع على الطلاب ومستوى الخريجين [١٥].

يتضح مما سبق أن الإدارة التعليمية تعد من أهم عناصر المنظومة التعليمية، وتمثل حلقة الوصل بين مختلف أجزاء المنظومة حيث يتم من خلالها تنفيذ القرارات والقوانين، والإلتزام بتنفيذ الخطط التعليمية، ومن ثم يقع على عاتقها مسئولية تحقيق الأهداف التربوية، إذا ما استطاعت الاستثمار الأمثل للموارد المتاحة سواء البشرية أو المادية. وفيما يلي توضيح الأوار والواجبات المهمة التي يقوم بها مديرو المدارس:

مسؤوليات مديرو المدارس والنظّار [١٦]:

يعتمد نجاح المدرسة في أداء مهماتها إلى حد كبير على فاعلية إدارتها وقدرتها على توجيه العملية التربوية نحو الأهداف المرسومة لها، ولكي يؤدي مدير المدرسة المهمات الإدارية والتربوية بالمستوى المطلوب يجب أن يلم إلمامًا كافيًا بالقوانين والأنظمة والتعليمات المتعلقة بسير العمل التربوي في المدرسة، ويعمل على تطبيقها نصًا وروحًا ويرجع إليها باستمرار. وتنفيذًا للباب السابع من قانون التعليم رقم ١٥٥ لسنة ٢٠٠٧م المضاف إلى القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١م، والمعّدل بالقانون رقم ٩٣ لسنة ٢٠١٣م، ولائحته التنفيذية رقم ٤٢٨ لسنة ٢٠١٣م، يكون اختيار شاغلي وظيفة مدير مدرسة من بين وظيفة معلم أول (أ) على الأقل.

٢- محمد أحمد حسين، سهام أحمد محمد، إدارة وتمويل التعليم الابتدائي في فنلندا وإمكان الإفادة منها في مصر، مجلة أفاق جديدة في تعليم الكبار، ع (٢٩)،كلية التربية، جامعة عين شمس، ٢٠٢١م، ٥١٩.

١٥- طلعت حسيني إسماعيل، الخطة الإستراتيجية للتعليم قبل الجامعي (٢٠١٤م-٢٠٣٠م): دراسة تحليلة نقدية، مجلة دراسات تربوية ونفسية، مج (١)، ع (٩٦)،كلية التربية، جامعة الزقازيق، ٢٠١٦م، ٢-١١٥.

١٦ - جمهورية مصر العربية، وزارة التربية والتعليم، قرار وزاري رقم (٢٦٢) لسنة ٢٠٠٣م، بشأن تحديد معدلات ومستويات واختصاصات وظائف الإدارة المدرسية بالمراحل التعليمية المختلفة بالمديريات والإدارات، القاهرة.

ووظيفة وكيل مدرسة من بين شاغلي وظيفة معلم أول، ويكون الاختيار لمدة سنتين قابلة للتجديد، بشرط الحصول على مؤهل عالي تربوي مناسب أو مؤهل عالي مناسب بالإضافة إلى شهادة أو إجازة التأهيل التربوي، كذلك اجتياز برامج التنمية المهنية في مجال الإدارة المدرسية والتي تقررها الأكاديمية المهنية
للمعلمين.

و فيما يلي جدول يوضح معدلات و وظائف الإدارة المدرسية بمراحل التعليم المختلفة [١٧].

جدول (١)

معدلات وظائف الإدارة المدرسية

عدد الوكلاء	عدد المديرين	عدد الفصول بالمدارس
٣	١	مدارس مكونة من ٤٠ فصلاً فأكثر
٢	١	مدارس مكونة من ٢٠ فصلاً إلى أقل من ٤٠ فصلآ
١	١	مدارس مكونة من أقل من ٢٠ فصلاً
وكيل لكل مرحلة	١	مدارس متعددة المراحل

١- كرم عبد الله عبد المولى، تطوير برامج إعداد مدير المدرسة للمرحلة الابتدائية على ضوء بعض الاتجاهات العالمية المعاصرة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الفيوم، ٢٠١٤م، ٧١-٧٤.

المصدر: جمهورية مصر العربية، وزارة التربية والتعليم، قرار وزاري رقم (٢٦٢) لسنة ٢٠٠٣م، بشأن تحديد معدلات ومستويات واختصاصات وظائف الإدارة المدرسية بالمراحل التعليمية المختلفة بالمديريات والإدارات، القاهرة.

وتتعدد مهام مديري مدارس التعليم الأساسي في ضوء معايير ضمان الجودة والاعتماد لتشمل ما يلي:

(أ) **المهام الإدارية:**

يقع على عاتق المدير مسئولية متابعة الأعمال التي يغلب عليها الطابع الإداري والتي من أهمها:

١- **إدارة شؤون الطلبة:** وتشمل عددًا من المهام الفرعية التي يشرف على تنفيذها، ويتأكد من سلامة الإجراءات المتعلقة بها، ومن أبرز ما يتابعه المدير في هذا المجال:

- تنظيم قبول الطلبة الجدد ومتابعة تسجليهم وتنظيم السجلات والملفات المتعلقة بهم.
- تنظيم ومتابعة النظام والانضباط المدرسي الداخلي والخارجي.
- متابعة البرامج المتعلقة برعاية الشئون الاجتماعية وخدمات التوجيه والإرشاد[١].

رعاية شؤون المعلمين والعاملين: ويمكن تحديد هذه المهمة بالمجموعة التالية من المهمات الفرعية مثل:

- متابعة حضور المعلمين وانضباطهم في أعمالهم.
- متابعة تنفيذ القوانين والتعليمات الرسمية المتعلقة باعمالهم
- متابعة السجلات والملفات الخاصة بالعاملين والتأكد من صحة البيانات فيها.
- متابعة وتلبية حاجات المعلمين المتعلقة بمتطلبات وظائفهم وأدوارهم الإدارية أو الفنية .

رعاية وتنمية العلاقات مع المجتمع المحلي ويندرج تحت هذه المهمة الأخذ بعين الاعتبار العمل على تنظيم برامج خدمة المدرسة للمجتمع من ناحية، واستفادة المدرسة من إمكانات المجتمع من ناحية أخري[٢].

٢-**متابعة الشؤون المالية:** إذ يمكنه القيام بإجراءات تكفل تنظيم النواحي المالية بالمدرسة بما يضمن تلبية المتطلبات اليومية اللازمة لتسيير العملية التربوية ومن هذه الإجراءات:

تطبيق التعليمات والنظام المالي الخاص بالمدرسة، والتاكد من سلامة الاجراءات المالية -المتبعة

خاصة مايتعلق بعمليات الصرف وتدقيقها

– تشكيل ومتابعة اللجان المالية، وتوضيح مهماتها وإعداد التقارير المالية في أوقاتها.
التقييم الختامي ومتابعة الجوانب الإدارية: وتكون مهمة التقويم والمتابعة من العمليات والأساليب والأدوات

١– فاروق شوقي البوهي، تحليل مقارن لنظم التعليم قبل الجامعي والجامعي، مج (١)،ع (٢٢)، دار المعرفة، القاهرة، ٢٠١٤م، ١٢٢.
٢– جمهورية مصر العربية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، (٧سنوات من الإنجازات – التنمية الشاملة – قطاع التعليم
الأساسي والفني) مجلس الوزراء– جمهورية مصرالعربية، ٢٢يناير ٢٠٢٢م.
التي يستخدمها مدير المدرسة تمهيدًا لإصدار أحكامه، واتخاذ قراراته التي تساهم في ضبط وتوجيه مسيرة المدرسة كنظام [١٨].

ويمكن أن يحسن مدير المدرسة من أدائه المالي والإداري من خلال اتباع الطرق التالية:
يتوفر لدى مدير المدرسة فرص عديدة لتطوير مهاراته وخبراته من خلال التدريب والتعليم كي يزيد من مهاراته الإدارية، وفيما يلي بعض الطرق التي يمكن للمدير من خلالها تحسين فرص عمله:

١– زيادة المعرفة بموضوعات تكنولوجيا المعلومات المرتبطة بالمحاسبة[٢]:

---

١٨ – فاروق شوقي البوهي، مرجع سابق، ١٢٣–١٢٤.

٢– ياسر عبد الوهاب، مبادئ وآليات الحوكمة ودورها في دعم وتطوير نظام الإدارة المحلية المصري، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مج (١٩)، ع (١)، القاهرة، ٢٠١٨م، ١٩٣–١٩٧.

يمكن للمدير تحسين سيرته الذاتية من خلال التسجيل في دورات تكنولوجيا المعلومات مثل تعلم لغة الاستعلام الهيكلية (SQL)، أو أدوات التخطيط مثل Jira أو Azure DevOps، أو الحصول على كورسات في تطبيقات وبرامج محاسبية شهيرة في مجال عمله، حيث أصبحت تلك الدورات من أهم نقاط التميز التي يمكن للمدير الاعتماد عليها في تعزيز فرصه للحصول على مناصب عليا.

٢- الحصول على درجة علمية متقدمة:

عادةً ما يكون مدير المدرسة حاصلًا على درجة البكالوريوس، ولكن التفكير في الحصول على درجة متقدمة في الإدارة والتمويل أو إدارة الأعمال، سيتيح لديه فرصًا أعلى لتقلد المناصب الأعلى والأداء المالى والإداري الجيد.

٣- الحصول على شهادة أو ترخيص:

إن الحصول على شهادة أو ترخيص لايضفي مصداقية على مؤهلات المدير فحسب، بل يدل أيضًا

على إلتزامك بمهنتك. تشمل خيارات تمويل متعددة، أو أخصائي الخزانة المعتمد، أو خيارات إدارية متعددة.

٤- التركيز على التخصص:

قد يختار المدير تضييق نطاق تركيزه في فئة متخصصة مثل إدارة فنية أوتطبيق السياسات أوخلق مصادر تمويل.

ومن أهم أدوار وواجبات مدير المدرسة في مجال القيادة والتخطيط ما يلي[١]:

١-يتابع دوام جميع العاملين في المدرسة.

٢-يطلع العاملين علي التعليمات والكتب الدراسية التي تعينهم.

٣-ينظم جدولاً زمنيًا لمواعيد الاجتماعات والزيارات والأنشطة الإشرافية المتنوعة.

ومن أبرز المهام الفنية التي يمارسها مدير المدرسة ما يلي:

١-دراسة وتحليل خطط المواد الدراسية، ومذكرات الدروس التي يعدها المعلمون . وتزويدهم بالتغذية الراجعة

٢-دراسة وتحليل خطط وبرامج اللجان المدرسية بجوانبها المختلفة وتزويدها بالتغذية الراجعة.

٣-توفير السجلات الفنية التراكمية التي تتعلق ببدء الهيئات الفنية والتدريسية.

٤- عقد اللقاءات بعد كل عملية توجيه.

وفي مجال النمو المهني للمعلمين[٢]: يشكل النمو المهني للمعلمين واحدًا من أولويات العمل الإداري،

: وأهم ما يقوم به المدير في هذا المجال

– تشجيع وتنسيق تبادل الزيارات الميدانية الهادفة بين المعلمين

–حث المعلمين على التنويع في استراتيجياتهم التدريسية.

– تبصير المعلمين بالأساليب الفاعلة لإدارة الصف.

وفي مجال الشراكة مع المجتمع المحلي: من أهم ما يقوم به مدير المدرسة مايلي:

١– عمرو محمد عيسى، دعم تكافؤ الفرص التعليمية ودوره في إصلاح التعليم الأساسي في مصر، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة دمياط، ٢٠١٢م، ٧٨.

٢– قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٢٨ لسنة ٢٠١٣م بإصدار اللائحة التنفيذية للباب السابع من قانون التعليم الصادر بالقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١م المعدل بالقانون رقم ٩٣ لسنة ٢٠١٢م بشأن كيفية تعيين مديري المدارس ووكلاؤها وتحديد مهامهم،القاهرة، ٢٠١٢م.

١–وجوب الزيارة بين المدرسين وأولياء الأمور

٢–تكوين مجلس استشاري يهتم بالاختصاصات المختلفة للأفكار والثقافة.

٣–إشراك الأهالي بنشاطات المدرسة وتمويل هذه النشاطات لكي يستطيع الأهالي العلم بما للمدرسة من نشاطات مفيدة للمصلحة العامة.

٤–إشراك المدرسة من مدرسين وطلاب في خدمات عامة للمجتمع المحيط مثل: القيام بحملة نظافة أو القيام بحملة تصليح في الشوارع والحدائق العامة.

٥–الاتصال بالهيئات العامة من خلال دعوة الخبراء في البيئة لتقديم معلومات مفيدة للطلاب، بالإضافة إلى زيارة المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية الموجودة في المجتمع[١].

.يتضح من العرض السابق أدوار ومسؤوليات القائمين على إدارة مدارس التعليم الأساسي في مصر من المدراء والنظار، وتعتمد هذه الإدارة على أربعة مستويات أساسية مركزية متتالية، وتشمل على المستوى القومي مسؤوليات وزير التربية والتعليم ووكيل الوزارة، وتشمل على المستوى الإقليمي مسؤوليات مدير التربية والتعليم بالمحافظة ووكيل المديريات، وعلى المستوى المحلي تشكل مسؤوليات مديري الإدارات التعليمية ووكلائها،

وأخيرًا، على المستوى الإجرائي تتضمن مهام ومسؤوليات مدراء المدارس ووكلائها. تتولى هذه وتتولى هذه الهيئات مسؤولية الإشراف على نظام إدارة التعليم الأساسي في مصر من النواحي الإشرافية، والفنية، والإدارية، والمالية بشكل مباشر،

وتكلف أيضًا بتوفير الخدمات التربوية والتعليمية وتنظيم العلاقة مع المجتمع، وربط كافة أنشتطتها بالبيئة المحيطة مما يعود بالنفع على الطالب، والعمل على تحقيق الأهداف المرجوة على نحو جيد مما يخدم الطالب والمجتمع معًا.

ولكن نجد أن هناك بعض من المشكلات التي تواجه نظام إدارة التعليم الأساسي في مصر منها: محدودية الصلاحيات الممنوحة لمديري المدارس ،مركزية اتخاذ القرار ،ضعف الميزانية، ،ضعف ضعف الموارد والإمكانات المادية المتاحة للمدرسة خاصة فيما يتعلق بالمبني المدرسي، قلة برامج

١- ناهد محمد عبد الفتاح ، تصور مقترح لتطوير إدارة مدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسي بمحافظة الفيوم في ضوء مدخل الإبداع الإداري، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الفيوم، ٢٠١٨م، ٤٣.

التدريب للمديرين والمعلمين،ضعف العلاقة بين المدرسة والمجتمع الخارجي وأولياء الامور، عدم توافر تجهيزات ووسائل كافية بالمعامل المدرسية وغيرها[١].

- **تمويل التعليم الأساسي في مصر[٢]:**

تعتبر عملية تمويل التعليم المرتكز الأساسي لإحداث التطوير المطلوب، كما أنها مقياس حقيقي لمدى الاهتمام به من قبل الدولة، حيث تعد قضية تمويل التعليم القضية المحورية والقاسم المشترك لدى جميع الدول بالرغم من اختلاف مستويات النمو الاقتصادي في كل منها، ومن ثم فهي قضية متجددة دومًا بسبب تغيرات أوضاع النظام الاقتصادي العالمي والارتفاع المستمر في الأسعار، خاصة في مجال التعليم الأساسي. وبالرغم من الزيادة المطردة في الاعتمادات التي تخصص سنويًا للتعليم في الموازنة العامة لوزارة التعليم، فإن هذه الاعتمادات لا تفي بتلبية متطلبات الخدمة التعليمية نظرًا للزيادة المطردة في أعداد السكان،

وارتفاع نسبة المواليد والإقبال الشديد على التعليم إلا أن الأوضاع الحالية تبرز السلبيات تتلخص فيما يلي: مجموعة من

١-**قصور الاعتمادات المخصصة للتعليم** عن الوفاء باحتياجاته وتكاليفه الباهظة .سواء مشروعات الأبنية أو التجهيزات أو الورش والمعدات وغيرها

٢-**ضعف استقرار التمويل لتنفيذ أية خطة للتعليم** المتقدم بشكل متكامل، فقد يتم تخفيض الاعتمادات الحكومية فجأة في أي ميزانية بما لا يحقق استكمال البرامج الموضوعة.

١- مجدي ماهر مسيحة، تفعيل بعض جهود الجهات الداعمة للتعليم: دراسة ميدانية، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة، ٢٠١٣م، ٩٣.

٢-آمال علي حسن، دراسة ميدانية لبعض مشكلات التعليم الابتدائي الخاص بمحافظة المنيا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الإسكندرية، ٢٠١٤م، ٧٦.

٣-**ضعف كفاءة الإنفاق التعليمي على المستويات المحلية**، ويظهر ذلك من خلال ضعف كفاءة الهيئة الإدارية بالمديريات التعليمية، والمبالغة في تقدير الإنفاق الحكومي، سعيًا نحو تحقيق أهداف غير موضوعية والاعتماد على مصدر وحيد للتمويل.

٤-**انخفاض كفاءة استغلال الموارد المالية**، ويتمثل ذلك في وجود هدر في التكلفة الاقتصادية لإنشاء المدارس وطباعة الكتب.

٥-**ضعف التنسيق بين الجهود المختلفة**، وعدم المراقبة الدقيقة للتكاليف، وضعف المشاركة المجتمعية وقيود المركزية، وغياب الرؤية العقلية، وقلة المعلومات حول الاعتمادات المالية.

٦-**عدم التقيد بمراعاة الإلتزام بعدم تجاوز عمليات التمويل والصرف الشهري** من إجمالي اعتمادات كل باب من أبواب الموازنة، ويمثل هذا الواقع بدوره نوعًا من الهدر التربوي بالرغم من محاولات الزيادة في الإنفاق

على التعليم المتقدم، فالمردود من هذا النوع من التعليم وما في مستواه ما زال محدودًا، ولا يخدم احتياجات التنمية، الأمر الذي أدى إلى تزايد البطالة بين المتعلمين [١٩].

١٩- محمد صبري الحوت، تمويل نظام التعليم وشرعية التساؤل: لماذا المأمول على ضوء أحوال الواقع، مجلة دراسات تربوية ونفسية، مج (١)،ع (٧٨)، كلية التربية، جامعة الزقازيق، ٢٠١٥م، ١٠-١٥.

العوامل المؤثرة فى توفير الاعتمادات المالية

وقد أشارت دراسة ظلال محمد (٢٠١٦م) إلى أن أهم هذه العوامل تتمثل فيما يلي [٢٠]:

١- الإخفاق في تحقيق التكافؤ في توزيع الموارد المالية: وتتضمن كثير من جوانب الإخفاق حتي تحقيق التكافؤ في الإنفاق التعليمي لصالح التعليم علي حساب التعليم الأساسي والإعدادي، وكذلك الحضر علي حساب الريف والمناطق النائية منه، ولصالح الذكور علي الإناث والفقراء منهم خاصة.

٢- ارتفاع متوسط تكلفة الطالب: ترك التضخم المالي آثارًا سلبية علي النفقات الحكومية الجارية في قطاع التعليم، مما كان له انعكاس على الإنفاق الجاري، وذلك بزيادة النفقات علي كل تلميذ، وصحب ذلك التزايد تزايد الإنفاق الجاري في الإدارة التعليمية، ورواتب المعلمين، وصيانة الأبنية التعليمية والتجهيزات المصاحبة لها.

٣- قصور الإنفاق التعليمي دون تحقيق النتائج المرجوة منه: وهذا يرجع إلى قصور معايير الجودة ومواكبة التعليم لمتغيرات العصر، ومن ثم بُعد المخرجات التعليمية عن متطلبات سوق العمل، بجانب الافتقار للبُعد التطبيقي للنظرية التعليمية وتدني مستويات الإشراف والمتابعة وضعف مستويات الضبط والتوجيه والإرشاد.

٤- حاجة النظام التعليمي لترشيد الإنفاق: وذلك بما لا يؤثر علي النظام التعليمي سلبًا على المستوى الكيفي، حيث يختلف التعليم عن الوحدات الإنتاجية الهادفة للربح من حيث النفقات الحكومية، وذلك في كون التعليم يبدأ أولاً بتحديد النفقات المطلوبة ثم البحث عن مصادر تمويل هذه النفقات أما الوحدات الهادفة للربح فإنها تحدد الإيرادات المتوقعة ثم تحدد النفقات اللازمة.

٥- عجز الموارد المالية وعدم كفاءتها لتلبية متطلبات إصلاح التعليم وتجويده : مؤسسات تتطلب مؤسسات التعليم قبل الجامعي موارد مالية عالية حتي تحقق أهدافها بكفاءة حيث تتزايد سنة بعد أخرى لتتمكن المؤسسة التعليمية من تطوير وصيانة المعامل والفصول بها ولا توجد

---

٢٠ - ظلال محمد عادل، تنويع مصادر التمويل الذاتي للمدارس الحكومية في مصر في ضوء خبرات بعض الدول: دراسة ميدانية، مجلة دراسات فى التعليم الجامعي، ع (٣٣)، مركز تطوير التعليم الجامعي، جامعة عين شمس، ٢٠١٦م، ٣- ١٠٧.

الموارد المالية الكافية وذلك لضخامة الإستثمارات المالية التي يتطلبها التعليم قبل الجامعي رغم الزيادة الملحوظة في الإنفاق الحكومي إلا أنها لا تكفي لإصلاح التعليم الإصلاح الحقيقي[٢١].

- **تطور ميزانية التعليم الأساسي في مصر:**

أظهرت بيانات مشروع الموازنة العامة للدولة خلال العام المالي ٢٠٢٢م- ٢٠٢٣م أن مخصصات الإنفاق الحكومي على قطاع التعليم ارتفعت بنسبة ٩.٦% مقارنة بما هي عليه في الموازنة المعدلة للعام المالي الماضي. وبحسب البيان المالي لمشروع الموازنة، سجلت مخصصات قطاع التعليم الأساسي (ضمن
التصنيف المالي للموازنة) نحو ١٧٢.٦ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٢م-٢٠٢٣م مقابل نحو ١٥٧.٦ مليار
جنيه بالموازنة المعدلة للعام المالي ٢٠٢١ -٢٠٢٢م[٢].

ونص البيان المالي لوزارة المالية على أنه تم استيفاء نسب الاستحقاق الدستوري للصحة والتعليم الجامعي وقبل الجامعي والبحث العلمي بمشروع موازنة العام المقبل، حيث تبلغ مخصصات التعليم قبل الجامعي ٢٥٦ مليار جنيه بزيادة ١٤.٦ مليار جنيه عن العام الحالي، وأن موازنة السنة المالية ٢٠٢٢م-٢٠٢٣م تتضمن مجموعة من المزايا المالية لبعض القطاعات الوظيفية الحيوية، خاصة العاملين بقطاع التعليم قبل الجامعي،

وتضمنت هذه المزايا ما يلي[١]:

١-مراعاة زيادة حافز تطوير المعلمين بقطاع التعليم قبل الجامعي والسابق اعتماد مبلغ ١.٥ مليار جنيه له للمراحل السنية (رياض الأطفال، والصفوف الأول والثاني والثالث الأساسي)

٢١- ظلال محمد عادل، مرجع سابق، ٣-١٠٧.

٢- وزارة المالية، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، البيان المالي لوزارة المالية، القاهرة، ٢٠٢٠م، ٢٤٦.

بتكلفة إضافية قدرها مليار جنيه لإضافة الصف الرابع الأساسي لتصل التكلفة الكلية إلى ٢.٥ مليار جنيه. ومن المقدر أن يصل متوسط استفادة المعلم إلى نحو ٦٧٠ جنيهًا شهريًا (صافي استفادة بنحو ٥٥٠ جنيهًا شهريًا).

٢-تطبيق القانون رقم ٢١٢ لسنة ٢٠٢٠م على المخاطبين بقانون التعليم؛ الهيئات التي يشملها؛ والإداريين بقطاع التعليم قبل الجامعي سواء بالتعليم العام أو التعليم الأزهري وذلك من خلال زيادة بدل المعلم، وحافز الأداء، ومكافأة امتحانات النقل مع تقرير حافز الإدارة المدرسية وذلك بتكلفة كلية ٥.٦ مليار جنيه سنويًا، وتشمل معلمي
التربية والتعليم العام.

٣-استفادة العاملين بقطاع التعليم من المزايا المقررة لهم تكون الي جانب استفادتهم لما هو مقرر لجموع العاملين
بالجهاز الاداري بالدولة.

جدول (٢)

يوضح نسبة الإنفاق على التعليم قبل الجامعي خلال خمس سنوات "بالمليار جنيه"

البيان	السنوات				
	٢٠١٨م/ ٢٠١٩م	٢٠١٩م/ ٢٠٢٠م	٢٠٢٠م/ ٢٠٢١م	٢٠٢١م/ ٢٠٢٢م	٢٠٢٢م/ ٢٠٢٣م
نسبة الإنفاق علي التعليم قبل الجامعي	٧١.٩	٦٩.٨	٦٩.٦	٦٥.٩	٦٤.٨

المصدر:

وزارة المالية: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، (جدول ١١-٣٧)، (أ)، القاهرة، ٢٠٢٠م، ٢٤٦-٢٤٧.

يتضح من الجدول السابق انخفاض نسبة الإنفاق على التعليم قبل الجامعي من الإنفاق على التعليم لتصل إلى (٦٤,٨%) عام ٢٠١٩م/ ٢٠٢٠م مقارنة بـ (٧١,٩٪) عام ٢٠١٨م/٢٠١٩م. وهذا يدل على على وجود مشكلات تمويل التعليم قبل الجامعي، حيث بلغ

عدد الطلبة المقيدين في مرحلة التعليم قبل الجامعي حيث بلغ عدد المتقدمين حوالي (١٩٢٩٣٠٣٤) طالبًا بنسبة (٨٩,٧٪) من جملة الطلبة التي عددها

١-أحمد محمود الزنفلي، مرجع سابق، ١٢١-١٧٠.

(٢١٤٩٥٥٢٠)عام (٢٠١٩م/٢٠٢٠م)، فى حين بلغت نسبة الإنفاق على هذه المرحلة من جملة الإنفاق على التعليم نحو(٦٩,٦%) فقط في العام ذاته[١].

وقد بلغ معدل النمو السنوي المركب لإجمالي الإنفاق على التعليم قبل الجامعي في مصر ما بلغ نسبته ١٥% خلال السنوات الست الماضية.وارتفع مستوى الإنفاق من ٢٩ مليار جنيه في السنة الدراسية

٢٠٠٩م/٢٠١٠م، إلى أكثر من ٦٨ مليار جنيه في ٢٠١٨م/٢٠١٩م، وتم تخصيص ميزانية قدرها ٨٠ مليار جنيه (٤.٦ مليار دولار) للسنة الدراسية ٢٠١٧م/٢٠١٨م. ويتراوح متوسط نصيب الطالب من الإنفاق من ٣٦٤١ جنيهًا بمرحلة رياض الأطفال، وتُخصص النسبة الأكبر من الإنفاق على التعليم قبل الجامعي لدفع رواتب الموظفين، ٩٤% خلال السنوات الست الماضية، تليها مشتريات السلع والخدمات التي تحوم حول ٥%. ونادرًا ما يبرز الإنفاق الاستثماري في مُخصصات وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، إذ إنه لم يزد عن ١.٤% في السنة الدراسية ٢٠١٦م/٢٠١٧م. لكن بعض الإنفاق الاستثماري يحدث من خلال الهيئة العامة العامة للأبنية التعليمية التي لها ميزانية أصول غير مالية تصل إلى ملياري جنيه. ولا غرابة في أن الإنفاق الكلي يقتفي بصورة وثيقة توزيع السكان في مصر، ولكن مع بعض التفاوتات. وعلى سبيل المثال، يبلغ[٢] نصيب محافظة الشرقية نحو ٩% من مجموع الإنفاق ، أمَّا محافظتا القاهرة والجيزة الأعلى كثافة سكانية فتتخلَّفان عنها بنصيب ٧.٦% و٤.٧% على الترتيب. وقد تراجع نصيب محافظة القاهرة من الإنفاق

١- Unicef Egypt Country Office: Unicef Education Reimagine Education case study Feburary 2021. Website: https://www.unicef .org/media /Education, accessed at: 21/4/2023.94/41/file

٢- شيرويت محمود محمد أبو عوض، واقع المشاركة المجتمعية بالتعليم قبل الجامعي بمحافظة بورسعيد، مجلة كلية التربية، ع (١٢)، كلية التربية، جامعة بورسعيد، ٢٠١٣م، ٢-٤٧.

بأطراد خلال الست سنوات الماضية[١].

وفي ضوء ما سبق؛ ومن منطلق أن ميزانية التعليم يتم توزيعها على المراحل التعليمية بناءً على معيار أعداد المقيدين بالمرحلة، فإن نسبة الإنفاق على التعليم قبل الجامعي من الإنفاق على التعليم أقل بكثير من نسبة الطلبة المقيدين في تلك المرحلة، وهذا يتعارض مع تحقيق مبدأ العدالة في الإنفاق العام على التعليم.

- **مصادر تمويل التعليم في مصر:**

يعد التعليم الأساسي ركيزة أساسية لبناء المجتمعات، والذي بدوره يمثل هدف اجتماعي واقتصادي وسياسي، فالتعليم لم يعد خدمة اجتماعية.وتتنوع مصادر تمويل التعليم، وتُعرّف مصادرتمويل التعليم علي

أنها :"تلك الجهات التي تتحمل كلفة الخدمات التعليمية، وقد تكون مصادر داخلية أو خارجية".

<u>وتنقسم مصادر تمويل التعليم العام إلى:</u>

١. **المصادر الحكومية:** وهي جملة ما تخصصه الدولة من ميزانيتها للتعليم، حيث تقوم حكومات أغلب الدول بتخصيص مبالغ معينة من الميزانية العامة للدولة للإنفاق على التعليم بجميع فروعه ومستوياته والتي يمكن الاستدلال عليها من خلال المؤشرات الأساسية[٢].

٢. **المصادر غير الحكومية:** وتتمثل فيما يتوفر لدى النظم التعليمية من موارد مالية أو غير مالية مباشرة، ويتم من خلالها تنفيذ البرامج والخطط التعليمية وتيسيرها، وذلك بسبب عجز الميزانيات الحكومية عن تغطية النفقات اللازمة للتعليم، ومن هذه الموارد مايلي:

أ. **الرسوم الدراسية:** وهي ما تحصل عليه المؤسسات التعليمية من رسوم دراسية من الطالب مقابل الخدمات التعليمية التي يقدمونها له، وغالبًا ما تكون قليلة ولا تمثل نسبة كبيرة من الإنفاق على التعليم.

١- شيرويت محمود محمد، مرجع سابق، ٢-٤٧.

٢- عاصم عبد القادر نصر توني، التدريب لمعلمي مرحلة التعليم قبل الجامعي ودوره في الارتقاء بفعالية العملية التعليمية: دراسة تحليلية، مجلة بحوث التربية النوعية، مج (١١)، ع (٢٠)، جامعة المنصورة، ٢٠١١م ، ١-١٨.

ب. المساعدات الدولية: وذلك من خلال المنح الدولية فهناك كثير من الدول المتقدمة التي تقدم منح

دراسية لمعظم الدول النامية، وتشكل المنح مصدرًا من أهم المصادر في إبرام المساعدات التي تقدم في القطاع التعليمي، ومن المنظمات التي تمول وتقدم خدمات تعليمية: المانحون الثنائيون، المانحون متعددو

الأطراف الأمم المتحدة، والبنك الدولي، والمبادرات العالمية للتعليم، والمانحون من القطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية. وتتم من خلال آليات استراتيجية وتمويلية وتدعم هذه الآليات

نظريًا الخطط والاستراتيجيات الإنمائية للبلد المعني بشكل مباشر، كما تحكمها السياسة الوطنية والأطر المؤسسية المشتركة [٢٢].

ب. **القروض:** تُعرّف القروض بأنها إمداد المنظمة المقترضة برأس المال في مقابل تعويض مالي بفائدة خلال عدد من السنوات، وقد تصل إلى خمس أو عشر سنوات، وقد يكون للقروض مدة محددة بفائدة معينة. وتُعد أحد أهم مصادر تمويل التعليم، وتتنوع هذه القروض فمنها:

١- عاصم عبد القادر نصر توني، مرجع سابق، ١-١٨.

٢- جيهان محمد مجدي، مصادر تمويل التعليم قبل الجامعي في مصر: دراسة تحليلية، مجلة كلية التربية، مج (٢٩)، ع (١١٦)، كلية التربية، جامعة بنها، ٢٠١٨م، ٢-١٢١.

- قروض تستخدم لاستثمارات قطاعية.
- قروض تمنح لتصحيح البناء التعليمي.
- قروض تمنح لتصحيح الاستثمارات القطاعية.
- قروض تتناول الجوانب السابقة مجتمعة.

وتوجد اعتراضات كثيرة موجهة لهذا المصدر، ولكن تلك القروض التي تمنح للتعليم المصري يمكن الاستفادة منها وفق مجموعة من الأشتراطات والأسس التي يمكن أن تقود التعليم من خلال تلك القروض إلى واقع جيد مساير لمتطلبات العصر وتحديات العولمة وتجلياتها وأهم هذه الضوابط [٢٣]:

- أن تكون هذه القروض محددة الهوية والمصدر والمقدار.
- أن تكون بنود إنفاقها معلنة بكل شفافية وحيادية وأن تكون في إطار من المحاسبية والمساءلة القانونية والأخلاقية.
- أن تكون تلك القروض بعيدة كل البعد عن المجال السياسي أو الديني أو الثقافي وألا تكون حجر عثرة يدمر الأمة.
- أن تكون موجهة إلى مصارفها المناسبة، وأن توظف توظيفًا جيدًا بعيدًا عن الشبهات.
- أن يتولى مسئولية إنفاق أموال هذه القروض أناس شرفاء مشهود لهم بالنزاهة والشرف.
- وأن تتولي الجهات المانحة هي الأخرى سُلطة متابعة إنفاق هذه الأموال.
- وأن تكون لها حُرية منع إنفاقها في حال وجهت هذه القروض لجهات أخرى غير متفق عليها، في إطار يحفظ للجهات المانحة سلطتها في متابعة الغايات التي من أجلها منحت القرض، ويحفظ

في الوقت نفسه للدولة سلطتها وسيادتها على المؤسسات [٢٤].

---

٢٤ - رانيا السيد البيومي، واقع التمويل الأجنبي للتعليم قبل الجامعي في مصر، مجلة كلية التربية، ع (٢٢)، كلية التربية، جامعة بورسعيد، ٢٠١٧ م، ٢-٣٢.

وبخصوص **توسيع المشاركة المجتمعية** وإشراك مؤسسات المجتمع المدني في إصلاح التعليم المصري والارتقاء به؛ يعتبر مؤشرًا يقود نحو تطوير التعليم وتوطين التكنولوجيا والأخذ بالأسباب العلمية نحو آفاق جديدة للتقدم بحثًا عن غدٍ أفضل للتعليم المصري، وتعكس المشاركة المجتمعية رغبة واستعداد المجتمع في المشاركة الفعّالة في جهود إصلاح التعليم، وزيادة فاعلية العملية التعليمية بصفة عامة. وتهدف مؤسسات المجتمع المدني إلى إقامةعلاقات وثيقة مع المدرسة في إطار الشراكة المجتمعية لتحقيق الأهداف التالية [٢٥]:

- تعليم التلاميذ ليصبحوا قوة منتجة في المجتمع.
- تحمل مسئولية مساعدة المعلمين على تحسين جودة المنتج التعليمي.
- تفهم المجتمع للمشاكل والمعوقات التي يعاني منها التعليم، وتقدير حجم الإنجازات والنجاحات.
- خلق شعور عام بأن المدارس تؤدي المهمة المنوطة بها في خدمة المجتمع.
- توفير الدعم المادي للمدارس الصناعية في صوره المختلفة.

كما أن مؤسسات المجتمع المدني بما تملكه من كوادر وطاقات وإمكانات قادرة بالتعاون مع الدولة على أن تساهم بفاعلية في إصلاح التعليم المصري والارتقاء به وبمكوناته فكرًا ومنهجًا وسلوكًا، وتكوينًا للشخصيات وتنمية المهارات، وإكسابًا للعلوم، وتفاعلاً مع الآخرين بمنهجية ومنطقية. كما أنها قادرة أيضًا علي المساهمة في إصلاح التعليم الفني الصناعي المصري كمساهم ومشارك لأجهزة الدولة المعنية بذلك في

إطار من الثقة والود والاحترام المتبادل. علي المساهمة في إصلاح التعليم الفني الصناعي المصري كمساهم ومشارك لأجهزة الدولة المعنية بذلك في إطار من الثقة والود والاحترام المتبادل[١].

- **المشكلات التي تواجه تمويل التعليم في مصر:**

تواجه مؤسسات التعليم في مصر مشكلات عديدة تتمثل في استيعاب النمو في قيد الطلاب دون زيادة التمويل بما يتناسب مع هذا النمو؛. ويُعد الإنفاق على التعليم من أصعب المشكلات التي تواجه هذا القطاع وأكثرها إثارة للجدل خاصة في ظل الظروف الاقتصادية

٢- رانيا السيد البيومي، مرجع سابق، ٢-٣٢.

الراهنة إذ يوجد جدل واسع حول هذا الموضوع، ومن هنا تُعد قضية تمويل التعليم من القضايا المهمة التي تواجه كثير من دول العالم، برغم
اختلاف مستويات النمو الاقتصادي في كل منها.

عمومًا، يمكن توضيح بعض المشكلات التي تواجه تمويل التعليم في مصر كما يلي:

المشكلة الأولى: عجز الموارد المالية الحكومية وعدم كفاءتها[٢]:

تتطلب مؤسسات التعليم في أي مكان من العالم موارد مالية عالية حتى تحقق أهدافها بكفاءة واقتدار، وتواجه كثير من الدول صعوبات عديدة في توفير الموارد المالية اللازمة بسبب ضخامة الاستثمارات المالية التي يتطلبها التعليم، وفي مصر، بالرغم من الزيادة الملحوظة في الإنفاق الحكومي على التعليم خاصة ، الا أن هذه الزيادة لم تكن كافية لمواجهة متطلبات إصلاح التعليم، ، ومن ثم تدهورت الكفاءة

١-علي صالح جوهر، ميادة الباسل، الاستثمار الأمثل في تمويل التعليم، مج (١)، ع (٣٣)، المكتبة العصرية، القاهرة، ٢٠١٦م، ١٨٩-٢١٦.

٢-وفاء عبد الفتاح محمود، الاستدامة المالية في التعليم الأساسي لتلبية متطلبات رؤية مصر ٢٠٣٠م، مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية، مج (١٤)، ع (١٠)، كلية التربية، جامعة الفيوم، ٢٠٢٠م، ٣-١٠٠.

الداخلية والخارجية للتعليم وتمثلت في عدة مؤشرات منها: وجود عجز في أعداد المدارس مما أدى إلى ارتفاع
كثافة الطلاب بالفصول الحالية، إلى جانب تحيز توزيع الخدمات التعليمية ضد مناطق ومحافظات معينة، كما تدهورت الكفاءة الخارجية لقطاع التعليم متمثلة في عدم المواءمة.

من جهة أخري، ترجع عدم كفاءة الإنفاق الحكومي علي التعليم إلي غياب السياسات والخطط التي تحسن توظيف الموارد المحدودة، وتتجلي مظاهر عدم كفاءة الإنفاق الحكومي علي التعليم في مصر في كيفية توزيع ميزانية
التعليم التعليم علي النفقات الجارية والاستثمارية،. أيضًا، تظهر مظاهر عدم الكفاءة في تحيز تقديم الخدمات التعليمية بكل أشكالها لصالح المدن والمناطق الحضرية ضد المناطق الريفية ومحافظات الوجه القبلي[١].

وبناءً علي ما سبق، يحب وجود تغطية أكبر للإنفاق الحكومي على التعليم بشكل عام وعلى التعليم الأساسي بشكل خاص، و يمكن القول أن مشكلة كفاءة التمويل الحكومي للتعليم في مصر تكمن في صعوبة الجمع بين كفاية التمويل وبين تكافؤ الفرص في الحصول على التعليم؛ والمنح الدولية، وعدم الاستفادة منها بما يخدم تطوير التعليم والارتقاء به يُعد من أهم أسباب انخفاض كفاءة استغلال الموارد المالية المتاحة لقطاع التعليم.

المشكلة الثانية: ضعف مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني في استثمارات التعليم[٢]:

في مصر، لا يزال إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم ضعيفًا باستثناء عدة حالات مثل مساهمة بعض رجال الأعمال في تمويل بعض مؤسسات التعليم، ويعتمد التعليم في أغلب الدول النامية أساسًا على التمويل المقدم من جانب الحكومة، وذلك على عكس الحال في البلدان المتقدمة حيث يلعب التمويل الخاص

١- UNESCO (2021), Primary Education, – Yanhong Zhan & others (2008). A view Inside Primary Schools A Word Education Indicators (WEI). Cross National Study, UNESO in Stitute for Statics, Montreal. Website: http://www.ibe.UNESCO.org.primayU

٢-مجدي صلاح طه المهدي، اقتصاديات الجودة التعليمية، دار الجامعة للنشر والتوزيع، الاسكندرية، ٢٠١٣م، ٥٥.

مساهمة بعض رجال الأعمال في تمويل بعض مؤسسات التعليم، ويعتمد التعليم في أغلب الدول النامية أساسًا على التمويل المقدم من جانب الحكومة، وذلك على عكس الحال في البلدان المتقدمة حيث يلعب التمويل الخاص دورًا مؤثرًا، ومن العوامل التي ساعدت على ذلك: ارتفاع مستوى المعيشة مما مكن كثيرين من تغطية تكاليف تعليم أبنائهم وازدياد دور المؤسسات الصناعية والمالية وغيرها في تمويل التعليم

بفضل ما تحققه من أرباح وما تحصل عليه من حوافز وإعفاءات بسبب مشاركتها في تقديم الخدمات الاجتماعية.

أما بالنسبة لمعظم الدول النامية؛ فإن دور الحكومات يعتبر أساسي حيث لا يزال دور القطاع الخاص محدودًا للغاية. وبالتالي لابد من وجود دعم سياسي وشعبي للتعليم، ومساهمة

الهيئات والمنظمات ومؤسسات المجتمع المدني في التعليم، واستبدال العلاقة التقليدية بين منظومة التعليم والحكومة بعلاقة تقوم
على أساس التعاون بحيث تشارك مؤسسات المجتمع المدني والأهلي في دعم الجهود الحكومية [٢٦].

عمومًا، يشير واقع إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم المصري بأنه ضعيفًا في مجمله، وقد يرجع ذلك إلى عدم كفاية النظم واللوائح التي تنظم إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم، وعدم توضيح الدور المطلوب من القطاع الخاص في ضوء خطط التنمية، إلى جانب ضعف العلاقة بين إدارات التعليم والقطاع الخاص؛ أي عدم وجود تنظيم يربط القطاعين معًا. ومن أبرز المجالات التي يمكن أن يسهم القطاع الخاص في تمويلها [٢٧]: تدريب الطلاب، تقديم الهبات النقدية، وتقديم الجوائز التشجيعية للطلاب.

المشكلة الثالثة: محدودية التمويل الذاتي والتمويل الخارجي في شكل منح أو قروض خارجية[٣]:

يُعد التمويل الذاتي الذي تحصل عليه مؤسسات التعليم ضئيلاً حيث يتركز التمويل الذاتي في رسوم الطلاب الذين يلتحقون بمؤسسات التعليم كرسوم التسجيل ورسوم الحصول على شهادات التخرج، وهي في الأغلب عبارة عن مبالغ رمزية. أيضًا، تعاني مؤسسات التعليم من ضعف ومحدودية التمويل الخارجي الممنوح لها سواء في شكل منح أو قروض،ويعود ذلك إلى الطبيعة الخاصة بالتمويل الخارجي الذي يخضع لتقلبات سياسية يصعب السيطرة عليها، أي أنه في نهاية الأمر يعد موردًا ثانويًا مشروطًا بشروط معينة. ويمكن القول أن التمويل عن طريق المنح هو مصدر مؤقت في دعم وتطوير التعليم، خاصة وأن المنح الخارجية تتجه في

---

٢٦ - أحمد نبوي حسب النبي، تحسين أدوار مؤسسات المجتمع المدني التطوعية في تحقيق العدالة الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية والسويد وإمكانية الإفادة من خبراتها في مصر، دراسات في التعليم الجامعي، مج (٣٧) ،ع (١)، ٢٠١٧م، ٦٥- ٣٣٠.

٢٧- طلعت حسيني إسماعيل، تعبئة موارد مالية إضافية لتلبية متطلبات التصنيفات العالمية للجامعات، مجلة دراسات تربوية ونفسية، ، مج (٣٢)، ع (٩٥)، كلية التربية، جامعة الزقازيق، ٢٠١٧م ، ١- ١٢٠.

٣-طلعت حسيني إسماعيل، مرجع سابق، ١-١٢٠.

أغلب الأحوال لدعم التعليم الأساسي، وبالرغم من ذلك فلابد من الاهتمام بهذا المورد من خلال تنشيط العلاقات الثقافية مع مؤسسات التعليم في الدول المختلفة [٢٨].

بالمثل، تشكل القروض الخارجية مصدرًا ثانويًا لتمويل التعليم حيث تتصف القروض الخارجية بأنها غير ثابتة، أي أنها قد تتغير بالزيادة أو بالنقصان، مما يؤدي إلى صعوبة التنبؤ بحجمها في المستقبل. بالإضافة إلى ما سبق، فإنه يصعب الاعتماد عليها كمصدر من مصادر تمويل التعليم حيث إن القروض والمنح التي تقدمها مؤسسات التمويل الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي توجه عادة لتمويل التعليم الأساسي أو تقتصر على تمويل محاور معينة بالنسبة لمؤسسات التعليم [٢٩].

يتضح من العرض السابق لتمويل التعليم الأساسي في مصر أن هناك بعض العوامل المؤثرة في توفير الاعتمادات المالية منها: ارتفاع متوسط تكلفة الطالب، وقصور الإنفاق التعليمي عن تحقيق النتائج المرجوة منه، وعجز الموارد المالية، وعدم كفاءتها لتلبية متطلبات إصلاح التعليم من خلال عرضًا موضحًا لتطور ميزانية التعليم الأساسي في مصر خلال خمس سنوات من ٢٠١٨م حتى عام ٢٠٢٣م، والتعرف على أهم مصادر تمويل التعليم في مصر منها المصادر الحكومية والمصادر غير الحكومية كالرسوم الدراسية، وظهور بعض المشكلات التي تواجه تمويل التعليم الأساسي في مصر منها عجز الموارد المالية الحكومية وقلة كفاءتها، وضعف مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني في استثمارات التعليم.

خاتمة:

من أهم أهداف التعليم الأساسي في مصر إكساب الطفل عدة مهارات كالقدرة علي التفكير العلمي، تنمية مهارات التعلم الذاتي، الانتماء للوطن وتحقيق النمو المتكامل للطفل في جميع النواحي الجسمية والعقلية والوجدانية والروحية والاجتماعية. ويواجه التعليم الأساسي في مصر عدة مشاكل من أهمها مشكلة الرسوب والتسرب. وتظهر أهمية الإدارة علي مستوي المدارس

---

٢٨ - مدحت محمد أبو النصر، تطوير العملية التعليمية: مدرسة المستقبل، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة، ٢٠١٦م، ٢٠٣.

٢٩- كمال أمين الوصال، البنية التحتية والاستثمارات العامة في العالم العربي بين ضرورة التطوير ومعضلة التمويل، المركز القومي للأبحاث ودراسة السياسات، القاهرة، ٢٠١٨م، ٤٥.

والإدارات والمديريات وأهمية اختيار المدير وما يتوافر لديه من مهارات تمكنه من قيادة التعليم الأساسي بمهارة عالية. واختتم الفصل بتناول أهمية التمويل للتعليم الأساسي، حيث يعاني التعليم من ضعف التمويل الذي يؤدي إلي عدم قيام التعليم بمراحله المختلفة من تحقيق الأهداف المرجوة منه.

رابعًا- تصور مقترح لتطوير إدارة التعليم الأساسي وتمويله في مصر

يمثل التعليم أحد الركائز الأساسية لتحقيق تنمية الموارد البشرية داخل المجتمع، لذا يُعد الاستثمارالمنشود هو الاستثمار في القوى البشرية عن طريق الإعداد الجيد لهم لمواكبة العصر والوصول إلى مستوى التنافسية العالمية. وللتغلب على المشكلات التي يواجهها نظام إدارة التعليم الأساسي في مصر وتمويله يمكن تناول التصور المقترح التالي:

المقترح الأول: تصور مقترح لتطوير إدارة التعليم الأساسي في مصر

تمتلك إدارة المدارس دورًا حاسمًا في تحقيق تحسين أداء الطلاب وتطوير العملية التعليمية. ويُعد تطوير إدارة مدارس التعليم الأساسي تحديًا مهمًا يتطلب الابتكار والتفكير الإبداعي في تبني أفكار جديدة ومبتكرة. فتحسين إدارة المدارس يُعد عملية مستمرة تستلزم التفكير الإبداعي وتبني أفكار جديدة تتناسب مع تطلعات الطلاب ومتطلبات العصر لتحقيق التميز في العملية التعليمية. ويمكن تطوير إدارة التعليم الأساسي في مصر من خلال اتباع ما يلي:

١-تحقيق العدالة التعليمية وتكافؤ الفرص التعليمية لكل مواطن.

٢-تحسين التعليم وتحقيق النجاح الأكاديمي من خلال تبني استراتيجيات ومبادئ مبتكرة تعزز التفوق الطلابي، وتعزز البيئة التعليمية المحفزة.

٣-التنمية المهنية الشاملة والمستدامة المخططة للمعلمين.

٤-المتعلم من متطلبات ومهارات القرن الحادي والعشرين. المدرسية.

٥-تفعيل العلاقة الديناميكية بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل.

٦-تفعيل قواعد الجودة والاعتماد المسايرة للمعايير العالمية.

٧-العدالة في التعليم للجميع، بما يقتضي توفير الفرص والجودة في آن واحد.

٨-تطوير قادة تعليميين: يجب توفير برامج تدريبية وتأهيلية للمدراء والمشرفين التربويين لتعزيز قدراتهم القيادية والإدارية.

٩-تشجيع الابتكار والإبداع: يجب إنشاء بيئة تشجع على الابتكار والإبداع من خلال توفير فرص لتبادل الأفكار وتطبيق النماذج الجديدة.

١٠-توفير التدريب المستمر: ينبغي توفير فرص التدريب المستمر للمديرين والمعلمين والموظفين لتطوير مهاراتهم وتحسين أدائهم.

١١-تبني الأبحاث والممارسات الأفضل: يجب مشاركة المدرسة في أبحاث التعليم وتبني الممارسات الأفضل لضمان الابتكار والتحسين المستمر.

١٢-تعزيز ثقافة التقييم الشامل: ينبغي تطوير نظام شامل للتقييم يشمل تقييم الطلاب والمعلمين والمدراء والمدرسة بأكملها لتحديد نقاط القوة وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين.

١٣-توفير الدعم النفسي والاجتماعي: ينبغي توفير برامج الدعم النفسي والاجتماعي للطلاب والمعلمين والمديرين لتعزيز صحة العقل والجسم والعاطفة.

١٤-تعزيز الشراكات المجتمعية: يجب تعزيز التعاون مع الأهل والجهات المحلية والمؤسسات ذات الصلة لدعم العملية التعليمية وتوفير فرص إضافية للطلاب.

١٥-تنمية مهارات التفكير النقدي والإبداعي: ينبغي تضمين تنمية مهارات التفكير النقدي والإبداعي في المناهج الدراسية لتحفيز التفكير العميق وحل المشكلات.

١٦-تطبيق التكنولوجيا في التعليم: ينبغي توظيف التكنولوجيا بشكل فعّال في العملية التعليمية لتعزيز التفاعل والمشاركة وتوفير تجارب تعلم متنوعة وشيقة.

خلاصة القول:

إن تبني هذه الأفكار وتطبيقها في إدارة مدارس التعليم الأساسي يمكن أن يساهم في تعزيز النجاح الأكاديمي للطلاب والتحسين المستمر في العملية التعليمية.

المقترح الثاني: تصور مقترح لتطوير تمويل التعليم الأساسي في مصر

يمكن تطوير تمويل التعليم الأساسي في مصر من خلال اتباع ما يلي:

١. توفير الاحتياجات الدراسية اللازمة لكل مرحلة، بما يراعي التفاوت في الاحتياج على المستوى المحلي (المديريات والإدارات التعليمية).
٢. توظيف بيئة أساسية قوية بالمدارس (تشمل المعامل والمكتبات والملاعب والمرافق وخلافه) تتيح فرص تعليمية متكافئة لجميع المتعلمين.
٣. توفير خدمة تعليمية متميزة موجهة للمناطق المحرومة والأكثر احتياجًا.

٤. البحث عن موارد إضافية وتوظيفها بما يرفع كفاءة المخرجات التعليمية.
٥. تحسين مؤشرات التعليم في تقارير التنافسية الدولية.

المراجع

١. أحمد إبراهيم بيومي مرعي، فاعلية برامج مشروع تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس والقيادات في تحسين جودة الأداء المهني، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، مج (٢٩)، ع (١)، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، **٢٠١٥م**، ٢-٢٨.
٢. أحمد الصاعدي، محمد محمد الدوري، الدور الإداري والتعليمي للإشراف التربوي، مجلة كلية التربية، مج (٣٤)، ع (١١)، ج (٢)، جامعة أسيوط، ٢٠١٨م، ٢-١١٠.
٣. أحمد محمود الزنفلي، الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي: الكفاية والكفاءة والعدالة "دراسة تحليلية"، مجلة الدراسات التربوية والنفسية، مج (١)، ع (٩٦)، كلية التربية بالزقازيق، ٢٠١٧م، ١٢١-١٧٠.
٤. أحمد نبوي حسب النبي، تحسين أدوار مؤسسات المجتمع المدني التطوعية في تحقيق العدالة الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية والسويد وإمكانية الإفادة من خبراتها في مصر، دراسات في التعليم الجامعي، مج (٣٧) ،ع (١)، ٢٠١٧م، ٦٥- ٣٣٠.
٥. جمال علي الدهشان، نحو رؤية مقترحة لتنويع مصادر تمويل التعليم في مصر، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الدولي الأول: توجهات استراتيجية في التعليم-تحديات المستقبل، خلال الفترة (٢٥-٢٦ يونيه)،كلية التربية، جامعة عين شمس، ٢٠١٥م، ١-١٣٦.
٦. جمهورية مصر العربية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، (٧سنوات من الإنجازات – التنمية الشاملة – قطاع التعليم الأساسي والفني)، مجلس الوزراء، ٢٢ يناير ٢٠٢٢م.
٧. جمهورية مصر العربية، وزارة التربية والتعليم، قرار وزاري رقم (٢٦٢) لسنة ٢٠٠٣م، بشأن تحديد معدلات ومستويات واختصاصات وظائف الإدارة المدرسية بالمراحل التعليمية المختلفة بالمديريات والإدارات، القاهرة.
٨. جيهان محمد مجدي، مصادر تمويل التعليم قبل الجامعي في مصر: دراسة تحليلية، مجلة كلية التربية، مج (٢٩)، ع (١١٦)، كلية التربية، جامعة بنها، ٢٠١٨م، ٢-١٢١.
٩. حسان عبد الله حسان، تطور التعليم في مصر: تحت الاستقلال المنقوص (١٩١٩م-١٩٥٢م) الفلسفة والمضامين، قضايا ونظرات، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، ع (٥)، ٢٠١٣م، القاهرة، ٤٧.
١٠. خليل يوسف، التعليم الأساسي في إطار خصائص واتجاهات المجتمع المصري، المركز القومي للبحوث التربوية، القاهرة، ٢٠١٤م، ٢-٥٥.
١١. رامي حسين حمودة، مفاهيم حديثة في وظائف الإدارة التربوية والتعليمية والمدرسية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٤م، ٣٠.

١٢.رانيا السيد البيومي، واقع التمويل الأجنبي للتعليم قبل الجامعي في مصر، مجلة كلية التربية، ع (٢٢)، كلية التربية، جامعة بورسعيد، ٢٠١٧ م، ٢-٣٢.
١٣.رباب عبد السلام محمود زيدان، تصور مقترح لتطوير السياسات التعليمية لمرحلة التعليم الأساسي بمصر في ضوء خبرة كل من كوريا الجنوبية وفنلندا، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة طنطا، ٢٠٢٠م، ٧.
١٤.رفعت عزوز، وطارق عبد الرؤوف محمد عامر، اقتصاديات وتمويل التعليم: مفهومه، أسسه ، أهميته، ط٢، طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٩م، ٣٤.
١٥.جمهورية مصر العربية،وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري ،استراتيجية التنمية المستدامة- مصر ٢٠٣٠، رؤية مصر ٢٠٣٠ ، ٣٧.
web site:www.presidency.eg, accessed on 21/4/2023 .
١٦. شيرويت محمود محمد أبو عوض، واقع المشاركة المجتمعية بالتعليم قبل الجامعي بمحافظة بورسعيد، مجلة كلية التربية، ع (١٢)، كلية التربية، جامعة بورسعيد ٢٠١٣ م، ٢-٤٧.
١٧.طلعت حسيني إسماعيل، الخطة الإستراتيجية للتعليم قبل الجامعي (٢٠١٤م-٢٠٣٠م): دراسة تحليلة نقدية، مجلة دراسات تربوية ونفسية، مج (١)، ع (٩٦)، كلية التربية، جامعة الزقازيق، ٢٠١٦م، ٢-١١٥.
١٨.طلعت حسيني إسماعيل، تعبئة موارد مالية إضافية لتلبية متطلبات التصنيفات العالمية للجامعات، مجلة دراسات تربوية ونفسية، مج (٣٢)، ع (٩٥)، كلية التربية، جامعة الزقازيق، ٢٠١٧م ، ١- ١٢٠.
١٩.ظلال محمد عادل، تنويع مصادر التمويل الذاتي للمدارس الحكومية في مصر في ضوء خبرات بعض الدول: دراسة ميدانية، مجلة دراسات فى التعليم الجامعي، ع (٣٣)، مركز تطوير التعليم الجامعي، جامعة عين شمس، ٢٠١٦م، ٣-١٠٧.
٢٠.عاصم عبد القادر نصر توني، التدريب لمعلمي مرحلة التعليم قبل الجامعي ودوره في الارتقاء بفعالية العملية التعليمية: دراسة تحليلية، مجلة بحوث التربية النوعية، مج (١١)، ع (٢٠)، جامعة المنصورة،٢٠١١م، ١-١٨.
٢١.عبد العليم محمد أبو الغيط، عنايات عبد السميع رزق، التنبؤ بفاعلية الذات لدى معلمي الحلقة الثانية من التعليم الأساسي من خلال بعض أبعاد القيم والمناخ المدرسي، مجلة بحوث التربية النوعية، ع (٢٥)، كلية التربية النوعية، جامعة المنصورة، ٢٠١٢م، ٢-١٥٠.
٢٢.علي صالح جوهر، ميادة الباسل، الاستثمار الأمثل في تمويل التعليم، مج (١)، ع (٣٣)، المكتبة العصرية، القاهرة، ٢٠١٦م، ١٨٩- ٢١٦.
٢٣.عمرو محمد عيسى، دعم تكافؤ الفرص التعليمية ودوره في إصلاح التعليم الأساسي في مصر، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة دمياط، ٢٠١٢م، ٧٨.

٢٤. عنتر محمد أحمد عبد العال، نبيل سعد خليل، دراسة تحليلية مقارنة لنظام التعليم الإلزامي في كل من فرنسا وفنلندا والسويد وجمهورية مصر العربية، ع (٦٨)، الحمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التربوية، القاهرة، ٢٠١٨م، ١-٣٢.
٢٥. فاروق شوقي البوهي، تحليل مقارن لنظم التعليم قبل الجامعي والجامعي، مج (١)،ع (٢٢)، دار المعرفة، القاهرة، ٢٠١٤م، ١٢٢.
٢٦. فايزة أحمد الحسيني مجاهد، رؤية مستقبلية لتطوير التعليم في مصر، المجلة الدولية للبحوث في العلوم التربوية، مج (٢)، ع (٤)، ٢٠١٩م، ١١٩-١٢١.
٢٧. قرار رئيس مجلس الوزارء رقم ٤٢٨ لسنة ٢٠١٣م باصدار اللائحة التنفيذية للباب السابع من قانون التعليم الصادر بالقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١م المضاف بمقتضي القانون رقم ١٥٥ لسنة ٢٠٠٧م المعدل بالقانون رقم ٩٣ لسنة ٢٠١٢م بشأن كيفية تعيين مديري المدارس ووكلاؤها وتحديد مهامهم، القاهرة، ٢٠١٢م.
٢٨. كرم عبد الله عبد المولى، تطوير برامج إعداد مدير المدرسة للمرحلة الابتدائية على ضوء بعض الاتجاهات العالمية المعاصرة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الفيوم، ٢٠١٤م، ٧١-٧٤.
٢٩. كمال أمين الوصال، البنية التحتية والاستثمارات العامة في العالم العربي بين ضرورة التطوير ومعضلة التمويل، المركز القومي للأبحاث ودراسة السياسات، القاهرة، ٢٠١٨م، ٤٥.
٣٠. مجدي صلاح طه المهدي، اقتصاديات الجودة التعليمية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الأسكندرية، ٢٠١٣م، ٥٥.
٣١. مجدي ماهر مسيحة، تفعيل بعض جهود الجهات الداعمة للتعليم: دراسة ميدانية، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة، ٢٠١٣م، ٩٣.
٣٢. محمد أحمد حسين، سهام أحمد محمد، إدارة وتمويل التعليم الابتدائي في فنلندا وإمكان الإفادة منها في مصر، مجلة أفاق جديدة في تعليم الكبار، ع (٢٩)، كلية التربية، جامعة عين شمس، ٢٠٢١م، ٥١٩.
٣٣. محمد السيد المتولي، تحسين أداء العاملين في العلاقة بين أبعاد العمل اللائق وتحقيق التنمية المستدامة: دراسة ميدانية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، مج (٤٦)، ع (٢)، القاهرة، ٢٠٢٢م، ١٠٠-١٥٠.
٣٤. محمد حلمي عبد الوهاب، النهوض العاثر:الإصلاح والتجديد في التعليم الأزمنة الحديثة والمشارب والتجارب، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، القاهرة، ٢٠٢٠م، ٧٥ - ٨٨.
٣٥. محمد رمضان، متطلبات تطوير التنمية المهنية المستدامة لمعلمي الصفوف الأولى بالمرحلة الابتدائية في ضوء منظومة التعليم الجديد، المجلة التربوية لتعليم الكبار، مج (٤) ، ع (٢)، القاهرة، ٢٠٢٢م، ١٠٧-١٣٩.
٣٦. محمد صبري الحوت، تمويل نظام التعليم وشرعية التساؤل: لماذا المأمول على ضوء أحوال الواقع، مجلة دراسات تربوية ونفسية، مج (١)، ع (٧٨)، كلية التربية، جامعة الزقازيق، ٢٠١٥م،١٠-١٥.

٣٧.محمد فتحي محمود قاسم، دراسة مقارنة للامركزية إدارة التعليم قبل الجامعي في كل من البرازيل وسويسرا وجمهورية مصر العربية، مجلة كلية التربية في العلوم التربوية، مج (٤١)، ع (٣)، كلية التربية، جامعة عين شمس،٢٠١٧م، ١-١٠٥.
٣٨.مدحت محمد أبو النصر، تطوير العملية التعليمية: مدرسة المستقبل، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة، ٢٠١٦م، ٢٠٣.
٣٩.المرسي مصطفى حسن خميسي، متطلبات توظيف القيادة الإبداعية مدخلاً لإصلاح وتطوير التعليم في مصر، مجلة القراءة والمعرفة، مج (٢٠)، ع (٢٢)، القاهرة، ٢٠٢٠م، ٢٣٩-٢٤٨.
٤٠.معجم وسيط، ج ٢ ،١٩٧٧م، ٧٨٩٢.
٤١.ناهد محمد عبد الفتاح ، تصور مقترح لتطوير إدارة مدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسي بمحافظة الفيوم في ضوء مدخل الإبداع الإداري، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الفيوم، ٢٠١٨م، ٤٣.
٤٢.نجوى ابراهيم هاشم، تصور مقترح لتطوير الأداء الإدارى لمديري مدارس الحلقة الثانية من التعليم الأساسي في ضوء مدخل إدارة المعرفة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الفيوم،٢٠١٧م، ١٦٥ -١٧٠.
٤٣.الهلالي الشربيني الهلالي، البرامج التنفيذية لإصلاح التعليم قبل الجامعي في مصر (الفترة من سبتمبر ٢٠١٥م حتى فبراير ٢٠١٧م)، البرنامج الأول دعم المنشآت التعليمية كمدخل لتحقيق الإتاحة العادلة لجميع الأطفال، مجلة بحوث التربية النوعية، مج (٥)، ع (٤٧)، القاهرة، ٢٠١٧م،٦٣.
٤٤.وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، المشروع القومي لإعداد قادة المستقبل بالتعاون مع قطاع التدريب بالمصرية للاتصالات وصندوق دعم المشروعات التعليمية وقطاع الخدمات التربوية والأنشطة، القاهرة، ٢٠١٨م، ٣.
٤٥.وزارة التربية والتعليم، الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي ٢٠١٤م-٢٠٣٠م، التعليم المشروع القومي لمصر، معًا نستطيع تقديم تعليم جيد لكل طفل، القاهرة، ٢٠١٤م، ٧-٨.
٤٦.وزارة المالية، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، البيان المالي لوزارة المالية، القاهرة، ٢٠٢٠م، ٢٤٦.
٤٧.وفاء عبد الفتاح محمود، الاستدامة المالية في التعليم الأساسي لتلبية متطلبات رؤية مصر ٢٠٣٠م، مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية، مج (١٤)، ع (١٠)، كلية التربية، جامعة الفيوم، ٢٠٢٠م، ٣-١٠٠.
٤٨.ياسر عبد الوهاب، مبادئ وآليات الحوكمة ودورها في دعم وتطوير نظام الإدارة المحلية المصري، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مج (١٩)، ع (١)، القاهرة، ٢٠١٨م، ١٩٣-١٩٧.
٤٩.يوسف يحى إسماعيل، عبير إبراهيم، نظام التعليم الابتدائي في مصر وكندا: دراسة مقارنة، مجلة كلية التربية، مج (٧٠)، ع (٢)، كلية التربية، جامعة الزقازيق، ٢٠١٨م، ٣-١١٧.

50.-Areiiano, Amber, Michigan's School Funding: Crisis and Opportunity, Royal Oak, MI:The Education Trust-Mideast, 2015,176-211.

51-Dubash Cusrow J. & Jamal, Umair, Improving Quality in Education: is Spending Effectively Better than Spending ore?, European Journal of Multidisciplinary Studies, Vol (3), Issue (1), 2018, 167-171.

52-Jackson, C. Kirabo & Johnson, Rucker Cm & Persico, Claudia. The Efefcts of School Spending on Educational and Economic outcomes: Evidence from School Finance Reforms, The Quarterly Journal of Economics, Vol (131), Issue (1), 2015, 157-218.

53-UNESCO (2021), Primary Education, - Yanhong Zhan & others (2008). A view Inside Primary Schools A Word Education Indicators (WEI). Cross National Study, UNESO in Stitute for Statics, Montreal. Website: http://www.ibe.UNESCO.org.primay, accessed on:20/4/2023.

54-Unicef Egypt Country Office: Unicef Education Reimagine Education case study, Feburary 2021. Website: https://www.unicef .org/media 94/41/file /Education, accessed on: 21/4/2023.